



PROVISIONAL

A/39/PV.12

4 October 1984

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية عشرة

المعقودة بالمقر، في نيويورك،

يوم الجمعة، ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤، الساعة ١٠/٠٠

(زامبيا)	السيد لموساكا	: الرئيس
(كوسا)	السيد أوراماس أوليفيا (نائب الرئيس)	: ثم
(بلغاريا)	السيد تسفتكوف (نائب الرئيس)	: ثم

— خطاب السيد فرناندو بلاوندي تيري ، رئيس جمهورية بيرو

— المناقشة العامة [٩] (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room

DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

84-64067/A

ألقى كلمة كل من :

السيد دوست (أفغانستان)

السيد احمد عصمت عبدالمجيد (مصر)

السيد عزيز (العراق)

السيد أولشوفسكي (بولندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠ / ٣٥خطاب السيد فرناندو بلاوندى تيرى ، رئيس جمهورية بيروالرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستستمع الجمعية الى خطاب

رئيس جمهورية بيرو .

اصطحب السيد فرناندو بلاوندى تيرى ، رئيس جمهورية بيرو الى قاعة الجمعيةالعامة .الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني باسم الجمعية العامة

آن أرحب في الأمم المتحدة بصاحب الفخامة السيد فرناندو بلاوندى تيرى ، رئيس جمهورية بيرو ، وأدعوه لالقاء خطابه .

الرئيس بلاوندى تيرى (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان الوقوف

على منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة أمر يحرك مشاعر عميقة في النفس . ان أن المرء يشعر بالقوة الغامضة الكامنة في الأخوة العالمية ، على الرغم من أن ذلك لا يخفي السحب التي تلوح في الأفق . ويجب علينا أن نسمو فوق جميع الخلافات ولا نسعى الا الى السلم . وفي ستهل خطابي اتوجه بمشاعر التعاطف والتضامن مع الذين لا ينعمون بالسلم ، ومع الذين تتعرض حياتهم للخطر ، ومع الذين دمرت ممتلكاتهم ومع من يخوضون حروب الاشقاء ويتحولون الى مشوهين ، ومع ضحايا أعمال العنف والتعصب والمعاناة التي تجب ادانتها على صعيد عالمي .

وقد يتساءل المرء لماذا لم تحل الأمم المتحدة دون وقوع هذه الأعمال الآثمة . بيد أنه قد يغرب عن بالنا مقدار المعاناة التي تم تجنبها عن طريق العمل الهادئ والمكثف ومقدار الدموع التي حيل دون ذرفها ، ومقدار الدم الذي تم حقه نتيجة الجهود الدؤوبة التي بذلتها هذه المؤسسة العالمية العظيمة .

ولكننا لا يمكن أن نعيش في هدوء مادام السلم لم يعم كوكبنا . فلنقرن القول بالفعل في سبيل تحقيق هذا الهدف النبيل .

ومن فوق هذا المنبر ، استمعنا الى الكثير من ذوى المقامات الرفيعة في العالم يتناولون مسائل تتعلق بالأسلحة في كلمات رسمية قوية . ولست حجة في هذا المجال ولهذا سأتناول أساسا ، المسائل التي تقع في نطاق اختصاصي واختصاص أم أمريكا اللاتينية ألا وهي خطر الاستعمار المالي من ناحية ، وخطر الارهاب من ناحية أخرى . ففي أعقاب أزمة النفط ، وانتشار " د لارات النفط " ، طرأ تغيير في أنظمة الائتمان . ولقى استثمار هذه التدفقات الهائلة في رأس المال تشجيعا كبيرا ، الأمر الذي فـرض مسؤوليات على الدول المدينة وكذلك المقرضة . ومن ثم نشأت التزامات ضخمة ، ونحن نواجه الآن صعوبات في محاولة سداد الديون .

وتسعى المنظمات العالمية من أجل ايجاد صيغ لحل هذه المشاكل ، وآخر صيغة تم التوصل اليها هي الصيغة الخاصة باجراء خفض جذري في الانفاق العام ، الأمر الذي يمكن أن نلخصه في كلمة " التقشف " . وأود أن أشرح في هذه اللحظات - التي تتسم بأهمية بالغة بالنسبة لي - أن التقشف في حد ذاته لا يحل المشكلة . ويتعين علينا أن نضيف اليه تعبيراً كان من شأنه أن يكمل الفكرة ، وهو - " التقشف بغير انكماش " ، لأن التقشف في حد ذاته يمكن أن يصيب الشعوب بحالة من الشلل ، ويصبح السبب الباعث على قدر أكبر من المشاغل وربما على المواجهة .

ويتطلب السلم العالمي ايجاد حل لمشكلة الديون - يكون حلاً واقعياً . ونحن نقبل ، بالتأكيد ، المشورة فيما يتعلق بالسعي من أجل تحقيق الرخاء الاقتصادي ، كما اننا نرحب بسبل العلاج ، ولكن لا نريد لهذه السبل أن تصبح بمثابة شهادة وفاة . ولا بد أن يكون هناك مفهوم واضح لحقيقة أن التقشف يجب أن يفضي جنباً الى جنب مع تدابير جديدة تستهدف التنمية . وينبغي تنقيح جميع الائتمانات المقدمة من أجل التنمية وجعلها تتماشى مع الظروف السائدة في العالم اليوم . وانا ما واصلنا انتهاج الأنماط القديمة ،

سيصبح الشلل أمرا حتميا ، ولذا يجب أن يشكل هذا الشلل أحد الاهتمامات الجوهرية للأمم المتحدة لأنه يمكن أن يكون مقدمة لحرب .

وقد يرى ، في معظم الاحيان ، عند مناقشة سباق التسلح والأسلحة النووية أنهما يشكلان التهديد الرئيسي ، لذلك تتركز كل شواغلنا طيبهما ، ولكن يجب أن يثير قلقنا أيضا احتمال قيام حروب تقوم على أساس المشاكل الاقتصادية ، أو البطالة أو سوء التغذية ، وهي أمور ناجمة عن نظام اقتصادي لا يتناسب وواقعنا الحاضر .

والتكشف بغير كساد يعني ، بالنسبة لنا ، سياسة تقبل مبدأ الانضباط العالمي والتخفيضات على قدر الامكان دون تجاوز ما هو ممكن . ونحن نعلم ، جميعا ، أنه في بلداننا ، ولا سيما في بلدان أمريكا اللاتينية ، تتركز معظم الميزانية ، لدفع الأجور والخدمات ومن ثم لا تخصص الدولة سوى جزء ضئيل للغاية للأشغال العامة ولتكوين رأس المال . لذلك فمن المؤكد ، أن أي خفض فعال فيه ، من شأنه أن يؤدي الى القضاء على تلك البنود ، ومن ثم تصبح الدولة متفرجا بدلا من القيام بدور فعال ؛ ان أنها بذلك تكف عن كونها صاحب عمل هام ، وتؤجل أعمالا عادة ماتتعلق بالصحة العامة والتعليم وامدادات الطاقة والتغذية وبالتالي يجب علينا أن نتوجه من فوق هذا المنبر ، الى الأجهزة المختصة ونطلب اليها دفع عجلة العمليات التي تتطلب استيعابها أفضل للسوارد في الأسواق العالمية ، وأن تمنح الاعتمادات على وجه السرعة ، محاولة قدر الامكان خفض المقابل المحلي ، لأن من اعتمادات على أساس مقابل محلي مرتفع يجعل من المستحيل تقريبا استعمال هذه الامدادات .

وفي بلدي ، وفي منطقة الأنديز بوجه عام ، وفي اكوادور وكولومبيا المجاورتين لنا بوجه خاص حيث مازلنا نشهد تقاليد مجتمع قديم ، وحيث تسود شواغل أساسية ، وحيث نشهد ما أعجب به توينبي ووصفه بأنه - تحد جغرافي هائل تغلب عليه مجتمع الأنديز بمشاورته وجهده ومواجهه - لم يكن هناك ، بالتأكيد ، في ماضينا البعيد أي تبادل دولي . بل انه لم يكن

هناك نظام نقدي . وما يذكر أن العملة في روما كانت بمثابة السيف في أهميتها . ان الحضارة الأندية ، التي اتخذت أبعاد الحضارة الرومانية - ان لو وضعنا أحد طرفيها أي كولومبيا ، ضد جبل طارق لوصل طرفها الآخر ، وهو نهر مول في شمالي ، الى القدس هذه الحضارة شهدت نظاما للعدالة والتضامن استند الى مجموعة من المبادئ والقواعد الأخلاقية . وكان من الممكن آنذاك الحفاظ على امدادات كاملة ، امدادات تتوق اليها اليها ، وساد نظام كان بشيرا بسياسة العدالة الاجتماعية الحالية ، وذلك في وقت كان يتعين فيه على الأفراد زراعة الأرض من أجل اليتامى ، والأرامل والمرضى . مثل هذا المجتمع الذي ينظر اليه البعض على أنه مثالي وبواه البعض الآخر مجتمعا حقيقيا ، ترك لنا تعاليم أساسية .

وأوضح لنا أنه من الممكن أن يكون هناك تنظيم حكومي ، وان تكون هناك عدالة اجتماعية حتى في غياب المال . وعالم اليوم يفتقر الى المال ، ليس تماما ولكن من ناحية جزئية . ولا يمكن لأحد أن يطالب بالعودة الى الماضي ، ولكن يجب أن نلاحظ أن هناك سابقة ، وأن النظام والعدالة يمكن تحقيقهما حتى في غياب المال . تلك هي الرسالة الأساسية لحضارات الانديز ، في هذا الوقت الذي ندر فيه المال . ولهذا نسعى الى هذا المزج ليس فقط بين الاعراق والاجناس ، وليس فقط بين الاوروبيين والسكان الاصليين في قارتنا ، وانما هو مزج يجرى التعبير عنه في كل مجالات العمل والثقافة ، ولا يستثنى المجال الاقتصادي .

ولهذا السبب فان أي اقتراح يقدم لأمريكا اللاتينية وخاصة الى تلك المناطق التي مازالت تسود فيها التقاليد العريقة ، وحيث نجد السكان القداماء لم يسوا وظلوا على نقائهم ، مثل هذا الاقتراح لابد أن يمر بصفاء اقلية واقعية تسمح باعادة تأكيد هويتنا الوطنية ، ولا يجب أن تفرض علينا وصفة باردة أجنبية .

هناك ميل الى حل المشكلات الاقتصادية من زاوية الأرقام والموازن ، وفي اطار الأحمر والأسود . ولكن هذه الموازنات لا تحسم المشكلة الا اذا أخذت في الاعتبار الحالة السياسية والاجتماعية ، وقبل كل شيء الحد الأدنى للمعيشة التي نرغب في تحقيقها جميعا لشعوبنا .

ومن ثم أغتتم فرصة وجودي على هذه المنصة الجليلة لكي اكرر نداء سبق لسي أن وجهته في محافل اخرى ، باحداث تغيير في النظامين المالي والاقتصادي على الصعيد الدولي حتى يمكننا أن نساعد شعوبنا في التحرك قدما الى الامام .

وبايجاز فان مطلبنا هو أن نتحلى على المستويين المالي والاقتصادي بالقـدرة على التصور والابداع لكي نستطيع أن نقدم الاجابة التي لا زلنا ننشدها . ففي عالم اليوم يمكننا أن نعرف الموقف بأنه نوع من الاستعمار المالي ، وهو موقف نجد فيه ان التبعية يمكن أن تكون لها نفس الخطورة التي كانت لها على المستوى السياسي ، قبل أن يستيقظ العالم كله على الحرية ، وقبل انشاء منظمة واسعة النطاق كالأمة المتحدة حيث تمثل فيها أمم

العالم ، وحيث يمكن لكل الامم أن تصل الى المناقشات العالمية ، والى هذه المنصبة ، وأن تعبر عن آرائها على أساس من العدالة والانصاف .

وبالاضافة الى ذلك فاننا نهتم بمشكلة الارهاب ، ونشعر بالقلق ازاءها . فكما أن الاتجاهات العسكرية أو سباق التسلح يمكن أن يكون مقدمة للحرب ، ولقد ناقش أعضاء الجمعية العامة هذا الموضوع مع خبراء حجة في هذا المجال ، فان الارهاب يخلق مناخا يمكن أن يؤدي الى رؤوس جسور تشتعل منها النزاعات . ان الارهاب نوع من الجبن ، فبعد ثمن الهجمات واشاعة القتل والدمار ، ينسحب المعتدي الى الظلال . ان اقتصادات الدول الضعيفة يجرى تدويرها وتفرض بذور الفرقة في أماكن ساد فيها التضامن طويلا من قبل .

وفي بيرو فاننا مررنا بتجربة أليمة ، ذلك انه في المنطقة الجبلية من بلدنا ، كانت هناك اعمال عداوية نتيجة للارهاب . فقد تسببت الأعمال الارهابية في قتل ٧٤ من أعضاء الحكومة المحلية القائمين على التعليم ، وفقد حوالي مائة من المدافعين عن النظام العام حياتهم في السنوات الثلاث الماضية ، وسقط المئات من الابرياء من الفلاحين والتجار وأعضاء المجتمعات الأصلية ضحايا لهذا الارهاب . وفي بعض الحالات فقد المعتدون حياتهم أيضا . وبالنسبة لنا فان اراقة الدماء - أي دماء - تشغلنا ، وأى معاناة تمسنا . ومن هنا يحدونا الأمل ان يقضى على هذه الحركات الارهابية التي دائما ما تكون لها جذور دولية . ان المهمة الاساسية للأمم المتحدة تكمن في وضع نهاية للحركات الارهابية . ان العلاج معقد ومكلف في الواقع ولكن لا بد أن نمنع ويلات الارهاب وأن نجتثها من جذورها .

ان هذه الحركة لم تنشأ من داخل البلدان المتأثرة بها ، وانما جاءت من الخارج ، وهو أمر يتجلى على نحو كاف ، في حقيقة أن هناك استراتيجيات تم التفكير فيها جيداً لتدمير نظام الطاقة بالكامل . والهدف الاساسي هو شبكة الكهرباء في بلد بعينه . وهي شبكة بنيت بكثير من التضحيات والأمل من جانب الشعب ، ولكن الارهابيين يحاولون وقف كهربة الريف . ونحن جميعا مهتمون بدفع عطيات الكهرباء ، ولكنهم يقومون بهدم أبراج

الكهرباء وقطع كابلات الطاقة ، ونسف محطات القوى الكهربائية وقطع خطوط الاتصالات — ال
بنسف الكبارى والجسور . ان الدول الفقيرة ، التي لا تكاد تجد ما يكفيها من موارد
للتعمية في ظل الانفجار السكاني تجد نفسها مضطرة الى استخدام هذه الموارد ليس
من اجل خلق ثروات جديدة ، وانما لاستعواض ما تم تدميره في هذه العطيات الخسيسة.
ويتأكد الطابع الدولي لهذه المشكلة في نظام الاتصالات ؛ لأنه كلما حدث
اتلاف تنتشر الانباء آليا في ارجاء العالم ، ويجرى تضخيمها ، وتستغل على نحو يضر
بالبلاد الذى نشأ فيها العمل الارهابي . ولقد ثبت ذلك مرارا وتكرارا .
وأخيرا فان الارهاب متصل بويلات أخرى تعاني منها الانسانية ، وهي الاتجار
في المخدرات . فالاتجار في المخدرات يمول الارهاب ، فهو زواج الجريمة والرذيلة ،
ومن هذا الزواج يولد هذا الخطر الذى يهدد شعوبا آمنة لا بد أن تسهر على حراسة
حياتها العادية بحماسة كما يسهر عليها مجتمع الامم الممثل بحق في الامم المتحدة .

ان المنصب الرفيع الذي تشغلونه الآن الذي أكسب زامبيا - ذلك البلد العزيز - الشقيق - شرفا نهنتكم عليه سيدي الرئيس ، كان يشغله ذات مرة شخص من بيرو متواضع بسيط بليغ ، تربطني به روابط خالدة ووطن واحد هو فيكتور اندريس بلاوندي .

لقد كان من حسن حظ فيكتور اندريس أن شهد ميلاد الأمم المتحدة . وبعد ٢٢ عاما فان الأمم المتحدة بعد أن استمعت في هذه القاعة الى دعوته الى السلام العالمي رأته يموت . وكانت آخر كلماته كلمات سامية تتكرر هنا باستمرار " السلام للأرض " ، السلام للشعوب ذات النية الحسنة السلام للقارة الامريكية . والحسم الذكي السريع لمشكلة مالغيناس ، السلام لأمريكا الوسطى ، ذلك الجزء من القارة الذي يحتاج احتياجا شديدا الى العمل والتطبيع والتغذية والتنمية . السلام للدول الثلاث التي يجمعها خليج فونسيكا - نيكاراغوا وهندوراس والسلفادور - ذلك الخليج الذي هو في مسيس الحاجة الى خطة للتنمية حيث يمكن حل مشاكل تتعلق بالبلدان الثلاثة مجتمعة وهي المشاكل المتصلة بمصائد الأسماك والطاقة والتخزين وحركة الموانئ . وياله من شيء عظيم أن نرى المال الذي ينفق على الخلاف بين الأشقاء يستخدم في أنشطة بناءة حتى يمكن لهذه الشعوب التي تطل على هذا الخليج أن تلتقي هناك وأن تحتفل باستقلال ثان هو الاستقلال الاقتصادي ، وبالأمن من الاشتعال أو تهديد الأشقاء بعضهم بعضا .

ولا أود أن أتكلم باستفاضة عن جميع المشاكل التي تشغل هذه الجمعية التي يحضرها ممثلون ممتازون من جميع دول العالم ، لكنني أود أن أؤكد على هذين الشاغلين في نصف كرتنا الغربي . ولكن هناك شيء أود أن أضيفه الى كلمات الترحيب للرئيس لوساكا ، هو التعاون الوثيق الذي يقدمه اليه على المستوى الرئاسي شخص آخر عظيم من بيرو هو خافيير بيريز دي كوبيار . وأعتقد أنكم سوف تغفرون لي اذا كنت ، بوصفي رئيسا لبيرو ، لم أخف زهوى وفخرى بالاسمين اللذين ذكرتهما لأن هذا يسمح لي أن أقول أن بيرو ، ان تؤكد تمسكها بميثاق الأمم المتحدة ، موجودة هنا ليس في الالتزام المتكرر به فحسب بل أيضا في العمل المتجسد فيه بكل أمانة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن الجمعية العامة أشكر

رئيس جمهورية بيرو على بيانه الهام الذي ألقاه الآن .

اصطحب السيد فرناندو بلاوندي تيري رئيس جمهورية بيرو خارج قاعة الجمعية

العامة .

بند جدول الاعمال ٩ (تابع)

المناقشة العامة

السيد دوست (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن

أبدأ ببياني بأن أقدم اليكم ، سيدي ، التهاني الودية لوفد جمهورية أفغانستان
الديمقراطية بمناسبة انتخابكم لذلك المنصب الرفيع ، منصب رئيس الدورة التاسعة والثلاثين
للجمعية العامة للأمم المتحدة . ونحن واثقون من أنكم ، بصفتم شخصية ذات صفات متازة
وخبرة واسعة ، ومثلاً لبلد زميل في حركة عدم الانحياز ، ستتمكنون من الوفاء بواجباتكم
بنجاح وتميز . ويمكنكم أن تعتمدوا تماماً على تعاون وفدي في تحقيق نتائج ايجابية مسن
أعمال هذه الدورة .

ونود أن نشيد بسلفكم الموقر الرئيس خورخي ايويكا رئيس جمهورية بنما ، على خدمته

المتفانية والمسؤولة بوصفه رئيساً للدورة السابقة .

اسمحوا لي ان اعرب ايضا عن امتناننا لسعادة خافيز بيريز دي كوبيار ، الامين العام النشط ، على مساعيه التي لا تكل والتي تتسم بنكران الذات ، التي بذلها في العام الماضي بالنيابة عن المجتمع الدولي .

سنحتفل في السنة القادمة بالذكرى الاربعين لانشاء منظمنا . ان هذه الذكرى تتيح ، في رأينا ، فرصة ملائمة لاستعراض اداء منظومة الامم المتحدة خلال العقود الاربعة الماضية بغية استخلاص الدروس الضرورية لتحسين دورها وفعاليتها في تحقيق السلم والامن والعدالة والتنمية . كما يجب ان تكون هذه الذكرى مناسبة لتكرس الدول الاعضاء نفسها من جديد وبحزم لمقاصد ومبادئ الميثاق ، ولتنفيذها تنفيذا فعالا .

اننا نشاطر الامين العام الرأي الذي اعرب عنه في تقريره السنوي الثالث عن اعمال المنظمة ، ان يقول :

" وبدون شبكة النجاة التي يوفرها التنظيم المتعدد الاطراف ، سيصبح العالم لا محالة مكانا اكثر خطورة واضطرابا بكثير " . (A/39/1 ، ص ١٦)

ويقول :

" ان تأمين مستقبل طويل يشيع فيه الرجا للبشرية جمعا يتوقف في النهاية على نجاحنا في جعل مقاصد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه الاساس الذي تقوم عليه العلاقات اليومية للحكومات والشعوب " . (المرجع نفسه ، ص ٢)

هذه الآراء تصح الان اكثر من اى وقت مضى لأن الظروف التي يتطور عالمنا في ظلها اليوم مشحونة بالخطر الذي يتهدد بقاءه اكثر من اى وقت في كامل تاريخ البشرية .

ان الكميات الهائلة للامكانيات المدمرة للحرب ، التي تجمعت لدى مراكز القوة العدوانية تقض مضاجع الملايين من الناس في شتى بقاع العالم لما يمكن ان تجلبه من ويلات لا يمكن تصورها . ان الخوف المشروع من الغناء التام للحياة من على وجه البسيطة كنتيجة للحرب النووية الشاملة ، وضع النضال من اجل السلم ومنع تلك الحرب في صدر قائمة الاولويات في جدول اعمال الانسانية . ومن المؤكد ان مجرد وجود هذه الكميات الكبيرة كما ونوعا من الاسلحة النووية يثير القلق .

الا ان السبب الرئيسي للطلق الخطير هو السياسات الهوجاء التي تنادي بامكانية استخدام تلك الاسلحة . ويمكن السبب الرئيسي لهذا الخطر في الدوائر العدوانية ذات النزعة العسكرية في المعسكر الامريالي ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة التي تقف على أهبة الاستعداد لاستخدام تلك الاسلحة وفق أهوائها .

ويساورنا بالغ الطق ازا شعارات مثل " التفاوض من مراكز القوة " و " الامن من خلال القوة " و " الحرب النووية المحدودة أو المطولة " . ان المرء ليرتمى ان تكون هذه المنظمات مجرد جزء من الخطاب البلاغية الامريالية الداعية الى الحرب . الا ان الحقائق الدامغة التي تجلت في تصرفات وأعمال الدول الامريالية لا تترك أى مجال لمثل هذه التمنيات .

ان الصناعات الحربية الامريالية التي بعثت فيها الحياة بمئات البلايين الاضافة من الدولارات قد انتهت بالفعل من انتاج منتجاتها الوحشية . ان تعزيز قوات التدخل التابعة للولايات المتحدة بصورة لم يسبق لها مثيل في كل ركن من اركان العالم ، جنبا الى جنب مع اطلاق العنان لكلا الحرب فيما يسمى بالعمليات السرية التي لا يمكن حصرها ضد الحكومات والشعوب سببا قلنا جما ازا النوايا المفضوحة التي يهيتها البيت الابيض . ورغم المحاولات العقيمة السيئة الحظ للظهور بمظهر المسالم ، وجدت تلك الشرور المخفية طريقها الى الخارج وتبلورت في شكل زلة ليس من المناسب ذكرها . والواقع يجب ان يساورنا الطلق على مصيرنا ومصير العالم كله حين تكون أزرار اكر ترسانة من الاسلحة النووية تحس اصابع الذين يجدون متعة في التندر بشأن الحرب النووية .

وفي وقت يتلهى فيه بمصير كوكبنا من يسعون بجنون الى تحقيق التفوق الامريكسي الاكيد ، يرسل المئات في شتى بقاع العالم كل يوم الى وادى السوت كما لو انهم مجرد عطف لمدافع السياسة الخارجية للولايات المتحدة .

وبسبب هذه السياسات والاجراءات علقت المفاوضات الثنائية البالغة الاهمية بشأن الحد من الاسلحة الاستراتيجية ونزع السلاح ، او جعلت عديمة الجدوى تماما . ان وزع الولايات المتحدة لأعداد كبيرة من القذائف النووية " كروز " و " بيرشنج - ٢ " المخصصة

للضربة الاولى في مختلف بلدان اوروبا ، والمصوبة نحو الاتحاد السوفياتي وبلدان
اشتراكية اخرى ادى الى تعليق المحادثات الثنائية في جنيف .

وكما لو ان هذا الكوكب لم يكن كافيا لدوائر دعاة الحرب في الولايات المتحدة ،
شرعت تلك الدوائر في وضع خطة موسعة بشكل غير متناسب لتسليح الفضاء الخارجي وادخال
اسلحة عالية التطور الى ذلك المجال .

وهنا نود ان نعرب عن تأييدنا الكامل لمقترحي الاتحاد السوفياتي الحسني
التوقيت والهامين جدا ، سواء المتعلق بالاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي او بعدم
جواز ارباب الدولة ، اللذين قدمها وزير الخارجية اندريه فريختن غروميكو .

ولتجنب خطر السحرة النووية وادخار الارض والفضاء المحيط بها للاستخدامات
السلمية للاجيال الحاضرة والمقبلة ، نرى انه يتوجب على جميع الدول النووية ، ان تستجيب
بفعالية للمسعى السلمى هذا للاتحاد السوفياتي الذي يعد خطوة قيمة اخرى على فرار
المقترحات السوفياتية الهامة التي لا تحصى ، والتي تستهدف تحقيق نزع السلاح العام
الكامل وتعزيز الامن الدولي .

ان الحروب العدوانية والاحتلال العسكرى المباشر وحروب المرتزقة غير المعلنه
والحروب التي تخوضها النظم العميلة بالنيابة عن الامبريالية ، تشكل عبئا ثقيلا للغاية على
الشعوب ، التي عقدت العزم على الدفاع عن استقلالها وسلامتها الاقليمية وسيادتها
الوطنية . ان ازير طائرات الولايات المتحدة وغيرها من آليات الحرب الاخرى يجعل جو
السلم يرتعد على حدود هذا البلد ، ثم ذاك وهلم جرا .

وتبذل محاولات متكررة لاحكام القبضة المسككة بخناق عملية الانفراج ، عن طريق
التصعيد المتعمد لحدّة التوتر في اوروبا وفي غيرها .

وترافق هذا كله سياسات اقتصادية جشعة تطبقها الاحتكارات الرأسمالية التمويلية
التي استنزفت طوال سنوات الموارد الطبيعية والبشرية للامم المستعمرة او المستقلة حديثا .
وتعمل الاحتكارات هذه الآن على سلب تلك الامم آخر ما تبقى في حوزتها . ان العبء
الظالم للدين الذى يثقل الآن كاهل البلدان النامية لم يعد يطاق نتيجة لأسعار الفائدة
العالية والازمة المستمرة المتعددة الوجة في النظام الرأسمالى العالمى .

ان التهديد غير الرشيد لبلايين الدولارات على التسليح وسباق التسليح ، الذي فرضته الامريالية يجرى في وقت يعاني فيه مئات الملايين من الناس في جميع ارجاء العالم من الفقر والجوع والمرض والبطالة .

ان الهوة بين مستويات المعيشة ومعدلات التنمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ازدادت اتساعا . ولم تعد السياسة الامريالية التي تستخدم المساعدة الاقتصادية وسيلة للضغط السياسي الخارجي على البلدان النامية ، مقتصرة على حدود التعاون الثنائي او على المؤسسات الرأسمالية التمويلية ، وانما استخدمت بتوسع لخفض أو وقف تدفق المساعدة الانمائية الدولية الى البلدان التي تجرؤ على رفض الانصياع لارادتها .

ان جمهورية افغانستان الديمقراطية ، باعتبارها احد تلك البلدان ، اصبحت ضحية لأعمال الضغط الاقتصادي والابتزاز هذه . وقد تجلّى هذا على نحو قاطع في سياق نظر مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي في البرنامج القطري لأفغانستان . اننا نحذّر البلدان النامية ، ولا سيما البلدان الاقل نموا والبلدان ذات الدخل المنخفض ، لتكون يقظة ازاء هذه السياسات ، ونحثها على الاتحاد بغية حماية حقوق جميع البلدان النامية ومصالحها ، على اساس المعايير الدولية المستقرة .

وقلما نجد ما يفوق في لانسانيته انكار حق اقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية في التنمية .

ان آسيا ، وتقع أفغانستان في قلبها ، قد تعرضت لفترة للعداوات المتزايدة وللواجهة ، وازدادت بؤر التوتر التقليدية اشتعالا ، بينما استمرت بلا هوادة المحاولات التي ترمي الى خلق بؤر جديدة .

أما المحيط الهندي الذي تحاول دوله الساحلية والخلفية جاهدة تحويله الى منطقة سلام ، فقد شهد زيادة جذرية في الوجود البحري للولايات المتحدة ، وتوسيعا لقواعدها العسكرية ، وخاصة على جزيرة ديبغو غارسيا الموريشسية . واحبطت الولايات المتحدة مرة أخرى الجهود التي بذلتها اللجنة المخصصة للمحيط الهندي باسم الامم المتحدة ، والرامية الى عقد مؤتمر دولي للمحيط الهندي برفضها العنيد والمتعجرف للاستجابة لطموحات كل الامم المعنية . ولا يجب السماح للولايات المتحدة وحلفائها بالاستمرار في تأخير عقد هذا المؤتمر الذي تقترح دول عدم الانحياز في اللجنة المخصصة عقده في كولومبو في النصف الأول من عام ١٩٨٥ .

وهنا ، نود أن نكرر تأييدنا لمبادرة السيد ديدير راتسيراكا ، رئيس جمهورية مدغشقر الديمقراطية ، بشأن عقد مؤتمر قمة للدول الساحلية والخلفية للمحيط الهندي . أما اقتراح جمهورية منغوليا الشعبية الخاص بتوقيع اتفاقية بشأن عدم الاعتداء وعدم استعمال القوة في آسيا والمحيط الهادئ ، الذي يتمتع بتأييدنا الكامل فلم يحظ في بعض الدوائر بالاهتمام الجاد الذي تستحقه هذه المبادرة الهامة .

وثمة ردود سلبية مماثلة تم تسجيلها للمقترحات السلمية المتكررة لدول الهند الصينية الثلاث بوقف الأعمال العدائية الاقليمية وتطبيع الحالة في منطقة جنوب شرقي آسيا . ورد الفعل البارد هذا اتضح في وقت نجد فيه مخططات الامبريالية والرجعية والهيمنة للاطاحة بالحكومة الشرعية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية قد باءت بالفشل الذريع . ونحن ندين بقوة القصف العشوائي لمدن فييت نام وقراها من جانب الدوائر الصينية التوسعية .

هذا ، وعلى اثر عجزها عن تقويض جمهورية فييت نام الاشتراكية وسحق ارادة شعب كمبوتشيا ، تحاول هذه القوى الآن اثاره أعمال عدائية جديدة على حدود

جمهورية لا والديمقراطية الشعبية بغزو أراضيها واحتلال ثلاث من قراها .

ان الشرق الأوسط لا يزال محفوا بخطر نشوب نزاع مسلح كبير . والانكار المستمر للحقوق غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين وسكان الأراضي العربية المحتلة الأخرى بما فيها القدس ومرتفعات الجولان السورية وجنوب لبنان من جانب قوات التوسع الصهيونية قد قضى تماما على امكانية التوصل الى محاولة ناجحة للوصول الى حل سلمي لمشكلة الشرق الأوسط * .

أما انتشار المستوطنات الصهيونية الاستعمارية ، وازدياد العنف وانتهاك الحقوق الأساسية للفلسطينيين والشعوب العربية الأخرى في المناطق المحتلة بما يتنافى تماما واتفاقيات جنيف ، فلا تزال مصدرا رئيسيا لقلق المجتمع الدولي . ان وجود قوات الاحتلال الصهيونية في مساحات كبيرة من أراضي لبنان لا تعد فقط انتهاكا لوحدة أراضي لبنان وسيادته الوطنية ، ولكنها أدت أيضا الى تعرض السكان المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين لآلام ومعاناة لم يشهدوها من قبل .

ان فشل المجتمع الدولي في تحقيق السلام في هذه المنطقة من العالم التي مزقتها الحرب لا يمكن فحسب في السياسات المتشددة والتوسعية والعدوانية التي ينتهجها النظام الصهيوني ، ولكنها ترجع أساسا للدعم العسكري والاقتصادي والسياسي غير المشروط الذي يحصل عليه الجهاز الحربي الصهيوني من جانب الامبريالية الأمريكية . ومثل هذه المساعدات وحدها هي التي مكنت اسرائيل من أن تتحدى قرارات الأمم المتحدة وكل قاعدة أخرى من قواعد القانون الدولي . ان أية تسوية لا يمكن أن تكون عادلة أو دائمة الا اذا أخذت في اعتبارها تماما حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أراماس اوليفيا (كوبا) .

غير القابلة للتصرف بما في ذلك حقه في انشاء دولته الوطنية في فلسطين ، وهذا يشكل لب الصراع الاسرائيلي العربي .
وفي هذا السياق ، نكرر تأييدنا كاملا للاقتراح الواقعي الذي تقدم به مؤخرا الاتحاد السوفياتي ، والذي يرمي الى التوصل الى حل عادل وشامل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط .

ولقد آن الأوان لاتخاذ كل تدبير ممكن لتسهيل عقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الأوسط ، باشتراك كل الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، كما طالب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٨٣/٥٨ جيم ، المؤرخ في ١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٣ والمأساة المريرة التي حلت بالشعب الفلسطيني وسكان الأراضي العربية المحتلة الأخرى يجب ألا يسمح لها بالاستمرار أكثر مما استمرت . ونحن على ثقة بأن الشعب الفلسطيني الباسل ، وشعبي سوريا ولبنان سوف تحبط في النهاية المخططات الامبريالية الصهيونية وتحرر أراضيها .

وفي جوار منطقتنا ، تسببت اراقة الدماء المستمرة بلا مبرر بين الجارين الاسلاميين ايران والعراق ، في العواقب التي كنا نخشاها . عندما بدأت هذه الحرب بين الأشقاء منذ حوالي خمس سنوات فقد اتخذت الامبريالية في الولايات المتحدة بمعاونة حلفائها المحليين الاضطرابات الناجمة عن هذه الحرب في منطقة الخليج ذريعة لزيادة أنشطتها البحرية والعسكرية على نحو جذري ، وتخويف دول المنطقة لا جبارها على الدخول في تحالفات عسكرية تخضع للبلدان الامبريالية .
ونحن نؤيد بقوة دعوة عدد من البلدان العربية المستقلة في المنطقة الى عدم تدخل القوى الخارجية على الاطلاق في شؤون المنطقة .

وشمة قضية أخرى تهمنا كثيرا هي الحالة في قبرص التي اتخذت خلال العام الماضي أبعادا تنذر بالخطر . ان اعلان الجزء الشمالي من قبرص ، والذي لا يزال يخضع للاحتلال العسكري ما يسمى بالجمهورية التركية لقبرص الشمالية أمر أدانه مجلس

الأمن بل والمجتمع الدولي بأسره ، وأعلن أنه غير شرعي وأنه باطل ولاغ . ونحن نحث الأمين العام على أن يضاعف من جهوده من أجل التوصل الى حل يضمن استقلال جمهورية قبرص وسلامة اراضيها وعدم انحيازها ووحدها .

وفي دولة أخرى في منطقة البحر المتوسط هي الجماهيرية الليبية الشقيقة ، تقترن المؤامرات الامبريالية التي ترمي الى زعزعة استقرار حكومتها الشعبية بأعمال عدوان سافرة واستفزاز من الجو والبحر والبر .

وبينما نشيد بالموقف المعتدل لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية من أجل اعادة التوحيد السلمي لشبه الجزيرة الكورية ، نعتبر أن الاقتراحات الأخيرة لذلك البلد ، الخاصة ببدء مفاوضات ثلاثية بشأن هذه المشكلة خطوة كبرى نحو تحقيق حل مبكر لهذه المشكلة .

وسوف نحتفل بالذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة للاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وهذا الانجاز الكبير لمنظمتنا قد أدى منذ ذلك الحين الى النتائج التي توقعناها ، والتي غيرت تغييرا جذريا من شكل العلاقات الدولية والسياسات العالمية .

ومما يخيب أمل الانسانية ، فشل منظمتنا في تنفيذ هذا الاعلان فيما يتعلق بناميبيا وبعض الأقاليم الأخرى . ان النضال البطولي لشعب ناميبيا ، تحت قيادة مثله الشرعي الوحيد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، والذي تؤيده الأغلبية العظمى للامم تأييدا تاما ، قد أصبح غير فعال نتيجة للسياسات الاستعمارية المتعننة للعنصريين في جنوب افريقيا ، والذين يعتمدون على الدعم الشامل للامبريالية الأمريكية . وهذه المشكلة التي تقع داخل نطاق اختصاص المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة قد استعصت على الحل حتى يومنا هذا ، رغم النضج الدبلوماسي والمرونة التي ابدتها قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية .

ان الحالة داخل جنوب افريقيا ذاتها قد تردت ترديا حادا . ولاقت الانتخابات الزائفة التي أجريت بموافقة الولايات المتحدة مصيرها الذي تستحقه من الفشل الكامل لهذه الحيلة الدعائية . ان البربرية والوحشية اللتين يقع بهما حكام نظام الفصل العنصرى البغيض النضال الذى تصاعد مؤخرا لشعب جنوب افريقيا ضد الظروف غير الانسانية التي لا يمكن تحملها ، والتي تزرع تحتها الغالبية العظمى من الشعب ، أكدت مرة أخرى على الاهتمام الدولي ، وعلى الحاجة الملحة للقضاء الكامل على ظاهرة الفصل العنصرى البغيضة من على سطح كوكبنا . فما من شيء يمكن أن يبرر أى تأخير آخر في اتخاذ اجراء فعال بموجب الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، للقضاء على أفظع ظاهرة في تاريخ الانسان . اننا نشيد بشعب جنوب افريقيا وطلبعته ، المؤتمر الوطنى الافريقي ، على بطولتهما في النضال ضد أصعب الظروف . ولا تزال أعمال العدوان والتخويف مستمرة ضد دول خط المواجهة وخاصة أنغولا وموزامبيق وليسوتو .

وانسجاما مع مبادئ سياستنا الخارجية ، فاننا نطالب بالاعتراف بحق شعب الجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية في تقرير المصير ، وبممارسة شعب بورتوريكو لحقه في تقرير المصير والاستقلال ، واعادة جزر مدغشقر الثلاث الى جمهورية مدغشقر الديمقراطية .

واذ نوجه الانتباه الآن الى امريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي ، لا يمكن لنا إلا أن نعبر بشدة عن السخط والاستنكار العميقين ازاء العدوان القرصني الذى قامت به الولايات المتحدة ضد حكومة وشعب غرينادا واحتلالها المستمر لأراضيها . ان السماح للولايات المتحدة بأن تمضي دون عقاب في سياسة استعراض القوة هذه ، يعني تعريض الحكومات الوطنية المستقلة الأخرى في المنطقة لخطر قيام الولايات المتحدة بأعمال مماثلة ضدها . ونحن نطالب بالانسحاب الفوري غير المشروط لجميع قوى الاحتلال من غرينادا .

كما نطالب بوقف الحصار الامبريالي لكوبا ، واعادة أراضيها التي تحتلها المرافق البحرية الامريكية في غوانتانامو اليها .

ان الحرب غير المعلنة ضد نيكاراغوا الثورية من جانب المرتزقة الذين تستأجرهم الولايات المتحدة لاتزال تحمل عواقب خطيرة على آفاق السلم في أمريكا الوسطى .

ان المرونة والتعاون اللذين أبدتهما حكومة نيكاراغوا ، في اطار عملية المفاوضات التي بدأتها مجموعة كونتادورا ، وفي المناقشات الثنائية مع الولايات المتحدة ، يستحقان الاشادة .

اننا نرى ان الموقف العنيد والمتحجر الذي تتخذه الولايات المتحدة وبعض البلدان الأخرى بناءً على طلبها ، هو المسؤول عن استمرار الأعمال العدائية في المنطقة .

ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الحالة الراهنة السائدة في بعض البلدان المجاورة لنيكاراغوا تكمن جذورها في التدخل الامبريالي والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المؤسفة السائدة في تلك البلدان . وأية محاولة لتحسين هذه الحالة يجب أن تستهدف وقف التدخل الامبريالي ، وادخال التغييرات الجوهرية اللازمة على أساس مصالح وآمال الغالبية العظمى لشعوب تلك البلدان .

ان تضامننا القوي مع جميع حركات التحرر الوطني التي تمثل هذه المصالح والآمال في هذه المنطقة أو في أجزاء أخرى من العالم قائم على أساس احترامنا لحق الأمم في تقرير المصير .

ومن الحقائق المؤسفة أنه رغم آمالنا بنقيض ذلك ، فان الفترة التي انقضت منذ الدورة الماضية للجمعية العامة لم تشهد تناقصاً في حدة التوتر في منطقة جنوب غربي آسيا . وقد أعاق هذا جهودنا المخلصة في خلق مناخ من الثقة يؤدي إلى عقد مفاوضات بناءً بين جمهورية أفغانستان الديمقراطية واثنين من البلدان المجاورة لها . ان الحرب غير المعلنة ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، والتي تقف وراءها الدوائر العدوانية في الولايات المتحدة وشركاؤها المسيطرون الرجعيون ، والتي تعد امتداداً اقليمياً للمخطط الامبريالي الشامل لاشاعة القلاقل واخضاع الأمم المستقلة وذات السيادة بهدف ارغام تلك الأمم على السير في فلك الامبريالية العسكرية ،

مستمرة بغير نقصان . وتتراكم أدلة متزايدة تشهد على حقيقة ان ارهاب الدولة أصبح أداة قوية للقيام بتنفيذ سياسة الولايات المتحدة ضد بلادى . ان هذه الحرب غير المقدسة التي بدأت تتخذ أبعاداً أعظم ، تشكل عقبة أمام إبرام اتفاق يكون أساساً قويا لتعزيز السلم والاستقرار في منطقتنا .

ونتيجة لهذا العدوان المدمر غير الانساني والمتخلف والمناهض للحضارة الذى يشن من أراضي باكستان وايران ، يعاني شعب أفغانستان من خسائر ذات أبعاد هائلة . لقد قتل الآلاف من الأبرياء ، بما فيهم الأطفال والنساء والشيوخ ، ومن بينهم ٢٠٠ من رجال الدين . ودمرت الممتلكات العامة والخاصة ، بما في ذلك عشرات من المساجد والأماكن المقدسة ، وأكثر من نصف مدارس البلد ، ونصف عدد الشاحنات التي تمتلكها الحكومة ، و١٠٤ مستشفى ومركز طبي ، وكذلك خطوط الاتصال والجسور والطرق الرئيسية والمنشآت الكهربائية - المائية والحرارية في البلاد . ونتيجة لهذا التدمير ، بلغت التكلفة الكاملة بالنسبة للاقتصاد الوطني لبلادى ما يقارب ٣٤ بليون من العملة الأفغانية ، وهذا يعادل ثلاثة أرباع الاستثمارات الاجمالية للتنمية أثناء فترة ال ٢٠ عاما الماضية قبل ثورة ٢٧ نيسان / أبريل ١٩٧٨ .

ان الحرب النفسية تشكل جزءاً هاماً لا يتجزأ من العدوان ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية . فان أجهزة الدعاية الهائلة للامبريالية والهيمنة والرجعية في سعيها لتشويه الحقائق في أفغانستان وما حولها ، تلجأ الى الافتراءات واختلاق الأكاذيب التي اكتسبت الآن أبعاداً خيالية ، فعلى سبيل المثال ، اذا كان لنا أن نصدق الأكاذيب التي تنشرها أجهزة الدعاية هذه ، فان معظم قادة جمهورية أفغانستان الديمقراطية لا بد أن يكونوا قد ماتوا أو قتلوا ليس مرة واحدة فحسب ، ولكن مرات ومرات . وبنفس الطريقة ، فان الجزء الأكبر من أراضي البلاد لا بد أن يكون تحت سيطرة القوات المناهضة للثورة ، ولا بد أن يكون قد تم القضاء على القوات المسلحة في البلاد خمس مرات ، ولا بد أن يكون قد قضي على سكان أفغانستان ليس مرة وانما مرتين .

ان أجهزة الدعاية الامبريالية والهيمنة والرجعية ، اذ أدركت سخر هذه الاختلافات ، فقد لجأت مؤخرا الى أشكال أخرى من الأكاذيب السافرة ، ومن بينها ما أثارته حول النقص المزعوم في المواد الغذائية في جمهورية أفغانستان الديمقراطية . وربما تكون هذه الجهود الدعائية قد قدمت صورة مشوهة للحالة في بلادى . ومن هنا ، نود أن نشير بايجاز الى بعض المنجزات التي حققها شعبنا منذ قيام ثورة نيسان /ابريل الديمقراطية الوطنية .

ونتيجة للثورة ، تحول التشكيل الاجتماعي والطبقي للمجتمع الأفغاني ، وأقيم نظام اجتماعي سياسي جديد قائم على أساس الطبيعة الديمقراطية للثورة . ان جبهة موطن الآباء الوطنية ، والحزب الديمقراطي الشعبي الأفغاني عضوا فيها ، قد عبأت أكثر من نصف مليون من المناضلين الأفغان بشكل أعضاء ، فرادى وجماعات ، لقيادة العمل والنضال من أجل بناء مجتمع جديد في أفغانستان .

لقد تم تعميم سلطة الدولة وتعزيزها في أرجاء البلاد ، ويجرى بنجاح تنفيذ قانون الأجهزة المحلية لسلطة الدولة وإدارتها ، والتي توفر مشاركة مباشرة للشعب في شؤون البلاد محليا وبالنسبة للبلد ككل . وبالإضافة الى القوات المسلحة الباسلة ، فان مجموعات الدفاع الثورية ومجموعات الدفاع عن النفس ، وجنود الثورة ، والأفواج القبلية ، ومجموعات المليشيا الشعبية ، وألوية النظام الاجتماعي كلها تعمل بنجاح لصون مكاسب الثورة . ونتيجة لذلك ، فقد تم القضاء في هذا العام على تشكيلات كبيرة من الجماعات المناهضة للثورة ، ولكن أشكالا مختلفة من الأنشطة الارهابية والتخريبية لاتزال مستمرة من قبل بقايا العصابات الاجرامية*.

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

وعلى الرغم من استمرار الحرب غير المعلنة، كانت منجزات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في بلدنا كبيرة . فخلال السنة الماضية ، التي انتهت في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٤ ، ارتفع إجمالي الناتج القومي بنسبة ٦ في المائة ، وارتفع الدخل القومي للبلاد بنسبة ٤٤ في المائة عن السنة السابقة . وهذا يعني انه تم في السنة الماضية انتاج مزيد من السلع وتقديم المزيد من الخدمات بالمقارنة بالسنوات السابقة للثورة .

ومنذ انتصار الثورة ، أنشئت ٢٧٤ جمعية تعاونية ، وآلاف من لجان الفلاحين . ويجرى بنجاح تنفيذ مراحل مختلفة من الإصلاح الديمقراطي للأراضي والمياه ، فـازداد الانتاج الزراعي وأصبح حجم الانتاج الصناعي اكبر ما كان عليه في السنوات السابقة . ويتم توسيع خدمات التعليم والصحة العامة ، وتكتسب حملة مكافحة الأمية زخماً جديداً . لقد أصبح اكثر من مليون من السكان يعرفون القراءة والكتابة ، ومن المزمع القضاء على الأمية في المدن في عام ١٩٨٦ ، وفي البلاد كلها في عام ١٩٩٠ . وفي الوقت الحالي يشترك ٣٠٠ ٢٣٣ فرد في ١١ ١٠٧ برامج لمحو الأمية في جميع أنحاء البلاد .

ان جمهورية افغانستان الديمقراطية بلد مسالم وغير منحاز ومصمم على البقاء على هذا النحو . ان حبنا المطلق لاستقلال بلدنا وسلامة أراضيه مسجل في تاريخ نضال شعبنا من اجل الحفاظ على حريته وكرامته ، والحفاظ على حدوده والدفاع عنها . لقد تعرضت حريتنا وسيادتنا لتحديات كثيرة ، ولكننا ما برحنا نوجه الى هذه التحديات ضربات قاضية نتيجة تصميمنا الذي لا يكل على حماية ما نعتبره ليس حقنا بحكم المولد فحسب بل جـزاً لا يتجزأ من تقاليدنا وحضارتنا وديننا .

ان صفحات تاريخنا الناصع منذ . . . ٥٠٠ عام تبرهن على هذا الجانب اللامع من الوطنية الافغانية . وفي هذا السياق يمكن تفسير ارادة شعبنا القوية على صد الحـرب الامبريالية والرجعية غير المعلنة . فخلال السنوات الست الماضية فشلت اعمال التخريب والقسر ومحاولات زعزعة الاستقرار والعدوان الصريح والحصار الاقتصادي الكامل ، في تحقيق آمال أعدائنا .

لقد بدأ شعب أفغانستان بجني بالفعل ثمار ثورته ويستعد لتقديم المزيد من التضحيات للحفاظ على نظامه الاجتماعي والسياسي . واسمحوا لي ان اعلن مرة اخرى امام هذا الجمع الدولي ان شعب افغانستان لن يردع عن الطريق المبدأي الذي اختاره . ان تصميمنا القاطع على الوقوف بحزم في مواجهة الضغط والتخويف الخارجيين هو تصميم لا مجال للشك فيه .

ورغم ذلك ، أجرت جمهورية افغانستان الديمقراطية ، باخلاص ثوري ، مفاوضات مخلصه وجادة مع باكستان من خلال ممثل الامين العام ، بغية الوصول الى تسوية تفاوضية للمشاكل المتعلقة بين هذين البلدين . وأود أن اذكر بالاقتراحين المعروفين اللذين قدمتهما حكومة بلادي في ١٤ أيار/مايو ١٩٨٠ و ٢٤ آب/اغسطس ١٩٨١ بهذا الخصوص . لقد قدمنا الدليل الكامل على مرونتنا و ارادتنا السياسية للتوصل الى حل مبكر للموقف المروع الذي يحيط ببلادي في الوقت الحاضر . اننا نحبذ اتخاذ اجراءات ملموسة ، ونعتقد انه اذا لم تتبسط الاعمال الكلمات فلن يكون لها قيمة على الاطلاق . وانا تحدث المرء عن السلام وهو يشارك في العدوان بأشكاله المختلفة ، فلا يمكن ان يكون ذلك الا مظهرا من مظاهر النفوس والديماغوجية .

ان جمهورية افغانستان الديمقراطية ، انسجاما مع سياستها الخارجية ، تحبذ باخلاص وبأمانة التوصل الى حل سلمي للموقف حول افغانستان . وانا رغبتم البلدان الاخرى المعنية في ذلك الحل ، فسيجدوننا على استعداد لمقابلتهم في منتصف الطريق . ان هذا المسار يتفق تماما في رأينا مع طموحات شعوبنا ومصالحها ، ويخدم بالتأكيد قضية السلم في منطقتنا .

لقد استطاع الامين العام ، بفضل تعاوننا وتفهمنا ، متابعة مساعيه الحميدة ، التي ادت ، في رأينا ، الى نتائج ايجابية . واننا على ثقة بأنه اذا توفرت حسن النية والاخلاص لدى الدول المعنية ، سيكون بمقدورنا أن نحقق مزيدا من التقدم . وأرى من المناسب أن اسجل امتناننا وشكرنا للامين العام ومثله لجهودهما الحميدة في هذا الصدد .

وقبل ان اختتم بياني ، أود ان اقتصص ما يلي من كلمات بابرار كارمال ، الامين العام للجنة المركزية للحزب الديمقراطي الشعبي لافغانستان ورئيس المجلس الثوري فسي جمهورية افغانستان الديمقراطية :

" ان القضاء على الفقر والمرض والتخلف الاقتصادي والجهل والامية والبطالة وعدم المساواة والاجحاف والقهر الوطني والاجتماعي في افغانستان ، واقامة اقتصاد وطني مستقل فيها ؛ والاسراع بعجلة النمو الاقتصادي على اساس خطط التنمية الاقتصادية - الاجتماعية العلمية ؛ بما في ذلك اقامة صناعة وطنية مستقلة ، وازفاء الطابع الصناعي على البلاد ؛ ورفع مستوى المعيشة لجماهير شعبنا هي أهداف عامة لثورة ابريل " .

السيد احمد عصمت عبدالمجيد (مصر) : السيد الرئيس ، أبدأ بأن أهنيكم على انتخابكم لهذا المنصب الرفيع ، وأن أحيي في شخصكم ابنا باراً من أبناء قارتنا افريقيا ، ومثلاً ممتازاً لبلادكم الشقيقة زامبيا ، وزميلاً عزيزاً كان لي شرف العمل معه دفاعاً عن قضايا الحرية والتنمية والسلام .

كما انتهز الفرصة لأعبر عن تقديرننا لسلفكم السيد خورخي ايويكا ، وأن أتمددح قيادته لاعمال الدورة السابقة ، وهي دورة مرموقة شهدت اشتراك عدد من رؤساء الدول والحكومات ، خاصة من بين قادة دول عدم الانحياز .

كما أود أن أرحب بانضمام بروني دار السلام الى منظمتنا مؤكدا استعدادنا للتعاون مع هذه الدولة الشقيقة في سبيل الاهداف والغايات المشتركة . انه ليسعدني أن أعود الى هذه المنصة ، والى هؤلاء الرفاق الاعزاء لكي أواصل معهم من موقع جديد مساعينا من اجل اعلاء كلمة الميثاق .

وانه لما يضاعف من سروري انني أعود اليوم الى التحدث باسم مصر ، فسي اعقاب تجربة رائدة وفتية شهدت لها بلادى على طريق الممارسة الديمقراطية . وأرجو أن تسمحوا لي بأن أتوقف لحظة عند هذه العلامة الناصعة على مسار تاريخنا المعاصر .

ان الممارسة الديمقراطية تلتقي مع كل ما يجرى على ارض مصر من عمل دائب ،
ومن اجل مواكبة متطلبات العصر والاستجابة الى تحدياته ، كما انها تمثل قناعة من جانبنا
بأن الانسان الحر هو القادر على حماية السلام وصنع التقدم وتنمية المجتمع .

ان هذا التطور الهام في مصر ، التي هي جزء لا يتجزأ من الأمة العربية ، انما يشكّل كسبا على طريق حقوق الانسان العربي ، وخاصة حقه في المشاركة في صياغة حاضره ومستقبله في جو من الحرية والأمان .

واسمحوا لي في هذا المجال ان احيي من هذا المنبر جلاله الملك حسين ، طاهل الأردن ، وشعب وحكومة الأردن الشقيق للخطوة الايجابية الحكيمة لاستعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر ، وهو ما يؤكد الارادة الصلبة للشعب والحكومة في الأردن لتلاقي الاخوة وفتح آفاق لمستقبل التضامن العربي ، ودفع العمل المشترك من أجل المضي في تحقيق أهداف وآمال شعوب الأمة العربية .

اننا نلتقي هذا العام ونحن على مشارف الاحتفال بالذكرى الاربعين لقيام الامم المتحدة ، التي جاءت الى الوجود من خلال تجربة ما زالت تمثل ابشع التجارب التي خاضها الجنس البشري ، وهي تجربة الحرب العالمية الثانية ، التي تعاهدت شعوب العالم ان تكون آخر الحروب ، والتي ارتأت لذلك ان تضع نظاما يحكم علاقات الدول والشعوب على أساس من الحرية والتعاون ، عوضا عن أساليب القهر والسيطرة والاقتتال .

لقد شهد العالم عبر هذه العقود الأربعة تحولات وتغيرات هائلة ، وأضفاف الانسان الى طاقته قوى لم تكن تخطر له على بال ، وارتاد مجالات كان مجرد التفكير فيها من قبل ضربا من ضروب الخيال . كما استطاعت القوى الكبرى ان تتفادى الانزلاق الى مواجهات مسلحة .

الآن على الجانب المقابل نرى صورة أخرى ، حيث جرى في نفس هذه الحقبة تكديس السلاح بصورة لم يشهدها الجنس البشري من قبل . ورغم التطور الهائل في وسائل الانتاج ، نرى العالم الثالث وكأنه محاصر بسدود وموانع تزداد ارتفاعا ، وتحول بينه وبين اللحاق بالقافلة ، وتزداد الصورة قتامة عندما نتأمل الوضع في هذا الجزء من العالم الذي نعيش فيه ، الشرق الأوسط وافريقيا ، حيث تبقى قضايا تتعلق بالحرية وتقرير المصير ، ويتعلق بها السلام والأمن في هذه المناطق ، وتشكل تهديدا حقيقيا بالنسبة للسلام العالمي .

ان دولنا وشعورنا في العالم الثالث قد استجابت منذ أكثر من عقدين من الزمن لكل هذه التحديات من خلال انتمائها لحركة عدم الانحياز ، والتزامها بمبادئها وأهدافها ، بما طرحته من بديل تاريخي ايجابي ، وقد اضطلعت ، ولا تزال ، بدور رائد في البعد عن التكتلات الدولية ، وتجنب ظاهرة الاستقطاب . وأدت ولا تزال دورا تاريخيا في اعادة صياغة نمط العلاقات الدولية المعاصرة ، من أجل ارساء نظام دولي جديد يؤسس العلاقات بين الدول على احترام السيادة والاستقلال والالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، واحترام الذاتية الثقافية والقيم الروحية للشعوب ، والاسهام بغاوية وتأثير في حفظ السلم والأمن الدوليين .

ان اضطلاع مصر بمسؤولياتها كدولة غير منحازة يدعونا للتوقف أمام المشكلات التي لا تزال تعوقنا جميعا . لقد تعرضت منطقة الشرق الأوسط ، ولا تزال ، لحلقات متتابعة من الصراع الدامي . ولذلك ، ومن خلال اجماع دولي انعقد على ضرورة تسوية هذا الصراع ، وتجنيب شعوب المنطقة ويلات الفاجحة ، وتجنيب العالم مضافاته واحتمالاته الخطيرة ، جاءت مبادرة مصر التاريخية باقتحام الطريق نحو السلام ، مستهدفة اقامة سلام عادل وشريف يشمل المنطقة كلها ، سلام يستهدف فتح صفحة جديدة من أجل التعايش سويا في هذه المنطقة على أساس من مبادئ الميثاق الذي يرسم اسلوب العلاقات المتحضرة بين وحدات المجتمع الدولي .

الآن ما يدعو للأسف اننا نرى الآمال التي عقدت على تحقيق هذا السلام قد اهتزت من جراء السياسة الاسرائيلية التي مازالت تستمر في احتلال الأراضي العربية ، وتنكر على الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره ، وحقه في اختيار ممثليه والمتحدثين باسمه .

كما يسود اليوم الشعور بالمرارة والاحباط نتيجة لاستمرار السياسة الاسرائيلية الهادفة في مجملها الى ابقاء السيطرة الاسرائيلية على الأراضي العربية المحتلة وعلى اهلها . كما شهدنا اجراءات استهدفت ضم القدس والجولان ، والافتداء على المفاعلات النووية السلمية في العراق . ثم جاء غزول لبنان واحتلال الجنوب اللبناني ، وهو الأمر الذي مازال مستمرا حتى الآن .

كما نرى اليوم اطلال ظاهرة التطرف البغيض التي لا ينبغي ان يستهان بشأنها ، فهي رغم انها لم تستقطب الآفة محدودة ، فانها خطيرة في رمزها ومدلولها ، وفيما قد تولّده من ردود فعل ، الأمر الذي يجعلنا نحیی كل الرجال والنساء من عرب واسرائيليين ، الذين خرجوا في شجاعة يعلنون رفضهم للتطرف ، ويؤكدون ان التعايش السلمي بين العرب والاسرائيليين هو الخيار المتحضر الخليق بتاريخ هذه البقعة التي قدمت للعالم أسمى وأنبى القيم الروحية والخلقية .

ومن هنا فاننا نجد انه من واجبنا ان نواصل الدعوة الى ضرورة التوصل الى حل سياسي طادل للمشكلة الفلسطينية وأزمة الشرق الأوسط ، وذلك يمكن لهذه المنطقه ان تعيش في سلام ، ويمكن للعالم أن يأمن مما قد تولّده من مضاعفات .

وهناك مجموعة من الاعتبارات التي لا مفر منها للتوصل الى مثل هذا الحل ، وهي اعتبارات تفرضها مجمل تجربة الذين تعاطوا مع هذا الصراع .

أولا ، انه لا سبيل الى الجمع بين السلام وبين التوسع في أرض الغير ، وبالتالي فلا مفر من ان تتخلى اسرائيل عن سياسة الاحتلال للأراضي العربية المحتلة حتى يمكن التوصل الى سلام حقيقي . ويصدق ذلك على الضفة الغربية بما فيها القدس الشريف وقطاع غزة ، كما يصدق ايضا على الأراضي السورية المحتلة .

ثانيا ، ضرورة ان يتم التوصل الى حل للمشكلة الفلسطينية من خلال مفاوضات يشارك فيها الشعب الفلسطيني ، وهو الطرف الاصيل في القضية ، كما تشارك فيها اسرائيل بطبيعة الحال .

ثالثا ، ضرورة ان تنطلق هذه المفاوضات من فكرة الاعتراف المتبادل ، وان يسلم كل من الطرفين بحق الآخر في الوجود .

رابعا ، ان حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره هو حق ثابت مقدس لا يملك احد ان ينتزعه منه ، واذا درسنا تاريخ المشكلة الفلسطينية سنجد ان محاولة انكار هذا الحق ، او الالتفاف حوله ، كان دائما السبب الرئيسي في كل ما وقع من اخطاء ، وكل ما ترتب على هذه الأخطاء من مضافات ، بل وحروب . وعندما نتحدث من حق تقرير المصير ، فان ذلك يعني بالضرورة حق هذا الشعب في اقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني ، وحقه ايضا في الاتحاد مع أي كيان آخر من خلال التعبير الحر عن ارادته .

خامسا ، وانطلاقا مما سبق ، فان للشعب الفلسطيني باعتباره الطرف المعني ، ان يختار ممثليه والمتحدثين باسمه . وقد اختار هذا الشعب منظمة التحرير الفلسطينية كممثل له ، وكمحدث باسمه .

اننا ياسيادة الرئيس ، ونحن نرى في اسرائيل حكومة جديدة تقوم على ائتلاف الاحزاب المختلفة ، فاننا نرجو مخلصين ان تكون اختياراتها وتوجهاتها نحو سلام حقيقي وهادئ يستجيب للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، ان مثل هذا السلام هو الذي يوقر الامن الحقيقي لاسرائيل .

ولا ينقصنا في هذا الخصوص أية مبادرات أو مشروعات سلام ، فهناك مبادرات ومشروعات متعددة من بينها : المشروع المصري الفرنسي المقدم الى مجلس الامن في تموز/ يوليه ١٩٨٢ ، وهناك مشروع فاس ، ومبادرة الرئيس ريغان ، وهناك مبادرات أخرى ؛ كما ان هناك مبادرة الامم المتحدة ذاتها ، المتمثلة في الدعوة الى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط ، التي استجبنا لها ونهدها ، ولا نرى سببا واحدا يدعو لرفضها . وعلى الجميع ان يقدروا مدى ما ينطوي عليه موقف منظمة التحرير الفلسطينية من ايجابية بقبولها لهذه المبادرة . ان هذا الموقف يشكل خطوة كبرى نحو السلام .

لقد اثبتت أحداث لبنان مرة أخرى فشل سياسة الغزو ومحاولة فرض السلام بالقوة .
لقد حاولت اسرائيل ان تبرز غزوها للبنان بأنه يهدف الى تحقيق الأمن . وكنا نحن من بين
الذين قالوا منذ البداية ان هذا الطريق مآله الفشل ، ولن يؤدي إلا الى مزيد من الضحايا ،
ويضيف الديرصيد الكراهية والمرارة . ولقد اثبتت أحداث لبنان اننا كنا على صواب . ولذا فنحن
نعتقد ان قرار الحكومة الاسرائيلية الجديدة بالانسحاب من لبنان قرار سليم ؛ ونرجو ان
يتحقق دون تلكؤ ، وان يكون فيه نهاية لسلسلة الاعتداءات على لبنان ، الذي نرجو له
الاستقرار والوئام والازدهار في جو من الحرية ، خال من التدخل الأجنبي بأية صورة من
الصور .

أود ان أشير الى جانب من جوانب الوضع الراهن في الأراضي العربية المحتلة ،
وهو الجانب الانساني ؛ وأمني حالة الاعتداء والانتهاك المستمرة لأحكام القانون الدولي
الانساني ، وخاصة أحكام اتفاقية جنيف الرابعة ، وما يطرحه هذا الوضع من تحد لنا ،
كدول أطراف في هذه الاتفاقية ، وكدول أطراف في نظام دولي ، تشكل قضية احترام حقوق
الانسان فيه جزءاً لا يتجزأ من بنائه القانوني .

ان انتهاك أحكام القانون الدولي الانساني في الأراضي العربية المحتلة قد وصل
حدا خطيراً للغاية ، بدءاً من مواصلة وتكثيف سياسة الاستيطان في هذه الأراضي ،
وانتهاءً بعمليات الارهاب والبطش والتنكيل التي يتعرض لها المواطنون العرب في هذه
الأراضي . وتشكل هذه الممارسات انتهاكات خطيرة لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة ، وهي
الاتفاقية التي انضمت اليها كافة دول العالم تقريباً بما فيها اسرائيل .

وفي نفس الوقت الذي نود ان نعرب فيه عن تقديرنا البالغ لجهود اللجنة الدولية
للصليب الأحمر ، في العمل على توفير الحماية للمواطنين العرب في هذه الأراضي ، إلا اننا
نعلم جميعاً ان طبيعة عمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر تفرض عليها قيوداً ، وتضع لها
ضوابط تجعل هذه الجهود ، مهما عظمت ، قاصرة عن مواجهة هذا الوضع المتردى الذي
يزداد تردداً في الأراضي العربية المحتلة .

ومن ناحية أخرى فان اتفاقية جنيف الرابعة تشكل نظاماً قانونياً تعاقدياً لا يقتصر
على أطراف النزاع وحدهم ، وانما هو نظام قانوني يشمل كل الدول الأطراف في الاتفاقية ،

ما يجعل كل هذه الدول صاحبة مصلحة ، ومسؤولة في الوقت ذاته عن الاحترام الكامل لأحكام ونصوص الاتفاقية .

وانطلاقاً من هذا المفهوم ، وازاء فشل كل المحاولات الرامية الى وقف الانتهاك لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة ، فاننا نعتقد انه قد أصبح من المتعين أن نفكر في الدعوة الى عقد مؤتمر دبلوماسي ، يضم كافة الأطراف في الاتفاقية ، للنظر في الوضع المتدهور القائم في الأراضي المحتلة ، واتخاذ الاجراءات الكفيلة بتأمين احترام أحكام هذه الاتفاقية . اننا ندعو كل الدول الأطراف في الاتفاقية ، كما ندعو كلا من السادة سكرتير عام الأمم المتحدة ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، ورئيس اللجنة المستقلة للمساءلة الانسانية ، لدراسة هذا الأمر ، والتشاور حول أنجح الوسائل لاخراج هذه الفكرة الى حيز الوجود .

وأود بهذه المناسبة أن نسجل شكرنا وتقديرنا للأمين العام الذي قام بمبادرته في هذا الخصوص ولم يأل جهداً في متابعتها .

إذا كان عالمنا اليوم مازالت تؤرقه مشكلات متعددة ومتفرقة فإن مجموعة دول عدم الانحياز ومجموعة الدول الإسلامية قد وضعت الإطار العظمي لتناول غالبية تلك المشكلات ولنا أن نتطلع بالأمل إلى نجاح الجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام من أجل التوصل إلى تسوية ازمة الوضع في أفغانستان بما يضمن حقوق هذا الشعب الشقيق في السلام والحرية والاستقرار ، ومن أجل جهوده في سبيل حل المشكلة القبرصية بما يحقق آمال الشعب القبرصي بطائفته التركية واليونانية في حل مشاكله والتوصل إلى صيغة ملائمة للتعايش والتعاون وفقاً لارادته وتقاليده .

ومازلنا نكرر أهمية السعي الصادق لتنفيذ قرارات منظمنا الدولية بشأن كمبوتشيا ، وتهيئة الظروف الدولية الملائمة كي يتوصل الشعب الكوري لتحقيق تطلعاته وآماله في الوحدة . واننا على ثقة من أن السعي لايجاد حلول عادلة وسلمية عاجلة لهذه المشكلات من شأنه تخفيف حدة التوتر الدولي ودعم مسيرة حركة عدم الانحياز .

كما تؤيد مصر الجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا الهادفة إلى اخراج منطقة أمريكا الوسطى من دائرة العنف حتى يتحقق لشعوبها السلام والاستقرار والتنمية .

لقد مضى الآن ربع قرن من الزمان منذ أن اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة عشرة قرارها الذي أكد على أن هدف نزع السلاح العام والشامل هو أكثر القضايا التي تواجه عالمنا أهمية والحاحاً ؛ وتم الاتفاق على انشاء لجنة نزع السلاح بجنييف ، كما تم عقد معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية التي تخلى بمقتضاها عدد كبير من الدول غير النووية عن الخيار النووي ، وأخضعت المنشآت النووية للرقابة الدولية . ورغم جهود الدول غير المنحازة في مؤتمر نزع السلاح بجنييف ، وهنا في الجمعية العامة ، ورغم عقد دورتين خاصتين للجمعية العامة تم تكريسهما لقضايا نزع السلاح فاننا لا نشهد فقط غياب أي تقدم في مفاوضات نزع السلاح ، ولكننا للأسف نشهد مزيداً من تكديس الأسلحة النووية بحيث وصل عدد المخزون من الرؤوس النووية إلى حوالي ٨٠٠٠٠ وهو رقم كئيل بتد مير العالم عدة مرات . وتنتشر الأسلحة النووية في أماكن جديدة ومجالات جديدة ، وتستخدم الحريات

القانونية مثل حرية استخدام الفضاء وحرية استخدام البحار العامة في مزيد من العسكرة النووية وبتزايد معدّل الانفاق على وسائل الفتك والدمار الشامل بحيث يصل الى أرقام فلكية في وقت يموت فيه الناس جوعاً كما هو الحال في قارتنا الأفريقية . هذه هي الصورة المفزعة التي يعيشها العالم ، والتي جعلت حياة الانسان الحديث حياة متممة بنوع من القلق والخوف، وهو الخوف من الفناء والتدمير الذاتي الذي يمكن أن يقع بدون قصد عن طريق خطأ في الحسابات ، أو قراءة غير صحيحة للبيانات .

ولذلك فلا نعتقد أنه يمكن لنا أن نمل من مطالبة الدول النووية بالاصغاء الى صوت العقل والاستجابة الى نداء ألف ملايين البشر بوقف الاندفاع في سباق التسلح النووي ، من خلال التوصل الى اتفاقات من شأنها القضاء التدريجي على أسلحة الدمار الشامل وعلى امكانية وقوع حرب نووية .

وحيث يجري اليوم الاعداد لمؤتمر المراجعة الثالث لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية فان من حقنا أن نطالب بالحاح بأن تفي الدول النووية بتعهداتها التي قطعتها على نفسها بمقتضى المادة السادسة من المعاهدة وذلك بالدخول في مفاوضات بحسن نية للاتفاق على اجراءات فعّالة لوقف سباق التسلح النووي والوقف الشامل للتجارب النووية . من ناحية أخرى فنحن نعتقد أنه من الضروري أن يبحث هذا المؤتمر في اجراءات من شأنها أن تتعهد الدول النووية بعدم استخدام أسلحتها النووية ضد الدول غير النووية التي تخلت عن الخيار النووي ، وبالوقوف الى جانب أية دولة تتعرض لعدوان على منشآتها النووية المخصصة للأغراض السلمية .

وبالنسبة لهذا الجزء من العالم الذي نعيش فيه وننتهي اليه ، فان مصر منذ بضعة سنين قد درجت على الدعوة الى انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ولقد أتبعنا هذه الدعوة بالتصديق على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في شباط / فبراير ١٩٨١ . وقد أكدت الجمعية العامة في دورتها الأخيرة قرارها بدعوة دول المنطقة

الى الامتناع عن انتاج الأسلحة النووية أو الحصول عليها أو حيازتها أو السماح لطرف ثالث بوضعها في أراضيها ، وأن تخضع كافة أنشطتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وفي الاجتماع الذي عقد أثناء الشهر الحالي في فاليتا بمالطة للدول غير المنحازة بالبحر المتوسط ، أكد وزراء خارجية هذه الدول أهمية انشاء هذه المنطقة ودعوا الجمعية العامة والأمين العام للأمم المتحدة الى اتخاذ خطوات محددة لاخراج هذه الفكرة الى حيز الوجود .

لقد تعرضت الى الأزمة الاقتصادية والانسانية الفادحة التي تمر بها قارتنا الافريقية وليس من شك أن هذه الأزمة ترجع في أغلبها الأعم الى الأوضاع الاقتصادية الراهنة التي لا تتيح فرصة عادلة أمام الدول النامية وبوجه خاص الدول الافريقية من أجل كسر حاجز التخلف والاندفاع على طريق النمو .

وأشير بوجه خاص الى تفاقم مشكلة المديونية وارتفاع أسعار الفائدة والتقلبات المستمرة في أسعار الصرف واستمرار الاتجاهات الحمائية في التجارة الدولية بالاضافة الى الهبوط الحاد في أسعار صادرات الدول النامية من المواد الأولية وتدهور معدلات التبادل التجاري لهذه الدول .

ولقد كان لدينا الأمل في أن تكون الاجتماعات التي انعقدت مؤخرا مثل الأونكتاد السادس في بلجراد ، فرصة للتوصل الى حلول متفق عليها لمعالجة الأوضاع الاقتصادية الدولية ودفع عجلة الحوار بين الشمال والجنوب . الا أنه لما يدعو للأسف أن الأونكتاد السادس انفض دون التوصل الى نتائج حاسمة ، كما جاءت نتائج مؤتمر اليونيدو الرابع في الشهر الماضي في فيينا مثلا جديدا على الطريق المسدود الذي يواجهه الحوار بين الشمال والجنوب في الوقت الحاضر .

وفي العام الماضي عندما اجتمعت قمة عدم الانحياز السابعة أقرت صيغة جديدة اتسمت بالمرونة كبادرة منها لاخراج فكرة المفاوضات الشاملة من المأزق الذي واجهته حتى الآن .

أود أن أشير الآن الى الموقف المتفجر والخطير في منطقة الخليج نتيجة لاستمرار النزاع الداهي بين العراق وايران ، وهما دولتان تربطهما بمصر أوثق الروابط الروحية والتاريخية ، واننا نأسف لهذا النزاع الذي يأخذ وقوده من زهرة شباب البلدين ، ومن أعز ماتلكان من موارد كان طبيعيا أن توجه لفنون الحياة وليس لممارسة الحرب والدمار . ان مصر قد أعلنت موقفها بوضوح منذ بدء النزاع ومازال هذا الموقف ثابتا لم يتغير ، كما أنها تبذل قصارى جهدها في اطار حركة عدم الانحياز من أجل التوصل الى تسوية سلمية للنزاع العراقي الايراني ، من شأنها أن توقف هذه الحرب التي لا معنى لها ، وأن تعيد لكل طرف حقه في اطار من الاحترام للجاءئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حركة عدم الانحياز ؛ ولن تتوانى مصر عن مواصلة هذه المساعي حتى تستكتمل الاستجابة لنداء المجتمع الدولي ، ويتوقف القتال وتبدأ المفاوضات للتوصل الى التسوية السلمية .

وفي هذا المقام نود أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام للأمم المتحدة السيد بيريز دي كوبيار لما يقوم به مساع متواصلة من أجل ايقاف الحرب . اننا نؤيد هذه الجهود ونؤازرها ونتمنى لها النجاح .

ان موقف مصر هذا يتأسس على اختيارها للسلام ليس كاستراتيجية لسياستها الخارجية فحسب وانما بالسعي لاقراره في كل المنطقة التي تنتهي اليها وبذل كل جهد ممكن كي يسود العالم كله . وفي هذا الاطار فان الأحداث الأخيرة في منطقة البحر الأحمر قد أكدت أهمية ما دعت مصر اليه من قبل من ضرورة سعي الدول المطللة على البحر الأحمر لضمان سلامة الملاحة فيه . ونحن نرحب ونؤيد كل التأييد مبادرة السودان في هذا الشأن . فضلا عن أنه طرح من السودان الشقيق الذي تربطنا به أواصر التكامل المتأصلة بين بلدينا ، فان الاقتراح يعزز من اشاعة السلام في منطقتنا ولشعوبنا جميعا .

أود أن أعرض الآن لبعض الأوضاع الطحة في قارتنا الافريقية ، هذه القارة التي عانت شعوبها ما لم تعان شعوب قارة أخرى من أهوال الظلم والاستعمار والاستغلال والتي ناضلت بكل شجاعة من أجل استقلالها الكامل مما كان خليقا بأن يجعلها اليوم محط اهتمام دولي خاص يشد من أزرها ويدعم من خطاها نحو التحرر الكامل والتنمية .

الا أننا للأسف ما زلنا نرى اخوة لنا في جنوب القارة يعيشون مأساة العصر بما يشكل عارا ليس فقط لهذه الطغمة العنصرية في بريتوريا ، بل أيضا لكل هؤلاء الذين يساعدون هذا النظام ولا يقفون في وجهه بالفعل أو بالقول .

لقد قام هذا النظام مؤخرا ببعض الاجراءات في محاولة يائسة لادخال شيء من التعديل على الوجه القبيح لسياسة العنصرية عن طريق ما أسماه بالاصلاحات الدستورية التي لا تستهدف في الواقع الا مزيدا من التموه والتقنين للسياسة العنصرية ، الأمر الذي كان طبيعيا معه أن تقاطع الأغلبية الافريقية بوصفها السياسي اليقظ تلك الانتخابات التي تمت في آب/اغسطس الماضي بناء على ما سمي بالاصلاحات الدستورية .

كما كان مجلس الأمن على صواب عندما أدانها ، وان مصر تعيد تأكيد تأييدها لكفاح شعب جنوب افريقيا من أجل القضاء على السياسات العنصرية واقامة نظام ديمقراطي خال من العنصرية في هذه البقعة العزيزة من الأراضي الافريقية .

ومن ناحية أخرى ما زال النظام العنصري في جنوب القارة سترا في احتلاله لاقليم ناميبيا بالرغم من مرور ستة أعوام على اصدار مجلس الأمن لقراره ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي وضع اطارا لتسوية عادلة عن طريقها تحقيق استقلال ناميبيا ، ولم يعد ثمة شك في أن العقبة الوحيدة أمام تطبيق هذا القرار تتمثل في اصرار حكومة بريتوريا على الربط بين تنفيذها له من جهة وبين عناصر أخرى غريبة عنه وخارجة عن نطاقه .

ولقد أوضحت التطورات الاخيرة في منطقة الجنوب الافريقي والمتعلقة بمسألة ناميبيا مدى الايجابية والشعور بالمسؤولية اللذين تديهما منظمة "سوابو" رغبة منها في تحقيق استقلال الاقليم سلميا عن طريق التفاوض ، الأمر الذي لم يظهر نظام جنوب افريقيا تجاهه سوى الفطرسة والتعننت من أجل تحقيق هدف وحيد هو تعطيل استقلال ناميبيا لأطول وقت ممكن ، وهو ما لا يجعل أمام سوابو من اختيار سوى استمرارها في كفاحها العادل والمشروع ، وهو الكفاح الذي تؤيده مصر حتى يتم استقلال الاقليم .

وفي اطار معالجة المشاكل الملحة التي تواجهها قارتنا الافريقية أود أن أشير الى هذا الوضع الاستثنائي فادح الخطورة الذي تواجهه القارة وهو وضع اصبح يتعمد وصفه بأنه أزمة اقتصادية ليصبح أزمة اقتصادية وانسانية خطيرة في نفس الوقت .

ويكفي للتعرف على أبعادها أن نعرف أنه من المقدر أن يموت حوالي خمسة ملايين طفل في عام ١٩٨٤ نتيجة لعدم توفر الغذاء في أفريقيا ، وأن أكثر من مائة وخمسين مليوناً من البشر يواجهون خطر المجاعة في هذا العام ، وأن إنتاج الغذاء بالنسبة للفرد قد انخفض بمعدل ١١ في المائة عما كان عليه سنة ١٩٧٠ ، وأن الدخل القومي للفرد في أغلب الدول الأفريقية قد تراجع عما كان عليه منذ عدة أعوام .

هذه الصورة القاتمة لا يمكن أن تمر أمام أعيننا دون أن نحاول المجموعة الدولية أن تتحرك في مخطط جاد لاحتوائها ، سواء على المدى القصير أو المدى الطويل . ولا تستطيع الدول المتقدمة أن تنفض أيديها من هذه القضية لأننا في التحليل الصحيح نجد أن الأزمة التي تربها أفريقيا راجعة الى حد كبير الى الأوضاع الاقتصادية الدولية الراهنة ، وبغض النظر عن ذلك فإننا نعيش في مجتمع دولي ينبغي أن يكون التكافل واحداً من سماته ، ولأننا نعتقد أيضاً أن أفريقيا الواقعة على قدميها تسهم اسهاماً عظيماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي في العالم .

ومن هذه الخلفية أثارت مصر موضوع الأزمة الاقتصادية في أفريقيا في اجتماعات منظمة الوحدة الأفريقية ، وطالبت ببحثها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي أثناء دورته الصيفية الماضية في جنيف ، الا أننا لا نستطيع أن نخفي شعورنا بخيبة الأمل نتيجة فشل المجلس في الاتفاق على مشروع اعلان في هذا الشأن . ولذا فنحن نشير هذا الموضوع مرة أخرى ونأمل أن يسود وعي دولي متسع بأبعاد الأزمة وخطورتها مما يمكننا في الدورة الحالية للجمعية العامة من اتخاذ خطوات محددة وشجاعة لمواجهة لها .

اننا نعتقد كما يعتقد الكثيرون ان الاقتصاد الدولي قد اصبح من التشابك والترابط بحيث لم يعد ثمة مفر من الاعتماد المتبادل والحوار كوسيلة للتوصل الى حلول لمواجهة هذه المشاكل . وفي هذا الصدد أود أن أشير الى أن الرئيس حسني مبارك في دعوته الى بعث روح جديدة للتعاون الدولي ، طالب في بيانه امام مؤتمر الاقتصاد السادس في العام الماضي في بلجراد ، بعقد لقاءات دولية على مستوى القمة ، يشارك فيها رؤساء من الشمال والجنوب ، لتدارس الأوضاع الاقتصادية الدولية ، والاتفاق على سياسات تضمن تجنب العالم تكرار الأزمات الحادة ، وتضمن سلامة دوران العجلة الاقتصادية لصالح جميع شعوب العالم .

ونحن ندعو دول الشمال الى النظر الى فكرة الحوار نظرة جديدة نابغة من الاقتناع بأننا جميعا في قارب واحد ، وبالتالي لا غنى عن حلول شاملة يتم التوصل اليها من خلال التفاهم والحوار .

في مثل هذا اليوم من العام الماضي ومن هذه المنصة تحدث السيد الرئيس حسني مبارك ، رئيس جمهورية مصر العربية الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين ، وأشار الى أهمية أن تعقد الجمعية العامة للأمم المتحدة دورة خاصة تركز فيها بحثها حول تعزيز دور الأمم المتحدة في الحفاظ على السلم والأمن العالمي .

ولقد تلقيت مؤخرا تقرير الأمين العام الذي تابع فيه تحليله لموضوع انتكاس العمل الجماعي ، والحاجة الى تجديد الثقة في نظام الامم المتحدة ودعم فعاليته . ونحن نتفق مع الأمين العام في تحليله لأسباب هذه الأزمة وضرورة التصدي لعلاجها .

وفي تقديرنا أنه ربما كان من المناسب ونحن بصدد الاحتفال بمرور أربعين عاما على انشاء الامم المتحدة ، أن نبدأ في اتخاذ الخطوات لعقد هذه الدورة الخاصة . ونحن على مشارف الاحتفال بالعيد الأربعين للأمم المتحدة ، دعنا نتكاتف جميعا من أجل السلام والرخاء لشعوبنا .

ولنجعل من هذا الاحتفال المناسبة الفريدة ، التي نسجل فيها للأجيال القادمة الانتصارات الحقيقية على الجهل والفقر والجوع والخوف والقمع والارهاب والظلم .

السيد عزيز (العراق) : السيد الرئيس ، أود أولاً أن أتقدم اليكم بأخلص التهاني لانتخابكم لرئاسة هذه الدورة ، واني لعلى ثقة تامة بأن خبرتكم الطويلة في الامم المتحدة ستمكننا من التوصل الى نتائج ايجابية خلال هذه الدورة . ومما يزيد من ارتياحنا كون الرئاسة لممثل دولة افريقية تربطنا معها أواصر الصداقة الوثيقة ، كذلك التي تقوم بين رئيسي بلدينا الرئيس كنيث كاوندا والرئيس صدام حسين . ان وفد بلادي يؤكد لكم استعداداه للتعاون التام معكم في سبيل تسهيل مهمتكم وانجاح أعمال الدورة الحالية .

كما أود أن أتقدم بخالص التهنئة لدولة بروني دار السلام ، شريكنا في منظمة المؤتمر الاسلامي ، بمناسبة انضمامها الى هذه المنظمة ، متمنين لوفدها النجاح في تعزيز نشاط الأمم المتحدة .

ان ممثلي شعوب العالم يأتون سنويا الى هذا المنبر الدولي المهم ليعرضوا قضاياهم ويبيّنوا وجهة نظرهم في القضايا الدولية . وان من أهم ما يركز عليه أعضاء الاسرة الدولية هو السلام ، وحق الشعوب في الأمن والسيادة والكرامة . فهذه هي المبادئ والقواعد التي بنيت عليها هذه المؤسسة ، وهذه هي الأسس التي من دونها يتعرض العالم الى الأخطار والفوضى وفقدان العدالة .

ولا بد لي من أن أتحدث بأسهاب عن الخطر الذي تتعرض اليه بلادي وبلدان المنطقة ذلك هو العدوان الايراني المستمر على العراق منذ أكثر من أربع سنوات . فنحن نلتقي هنا للمرة الخامسة ، لبحث هذا العدوان الذي تصر ايران على استمراره والذي تعجز هذه المنظمة ومؤسساتها وغيرها من المنظمات الدولية عن ايقافه .

ان ايران . . هي التي تتحمل المسؤولية الكاملة عن اشعال نار الحرب وهي التي تتحمل المسؤولية الكاملة عن استمرارها هذه المدة الطويلة . ان النظام الذي جاء الى الحكم في ايران أعطى لنفسه امتيازات غريبة ليس لها أي سند في القانون الدولي وقواعد العلاقات بين الشعوب . فلقد أصر هذا النظام على العمل العدواني وفرض الوصاية على العراق وعلى شعوب المنطقة ، بل وعلى العالم كله ، وراح يتدخل بكل الوسائل في الشؤون الداخلية للعراق وبلدان المنطقة ، بل لكثير من دول العالم ، ويعمل على تصدير

نظامه الدموي والمتخلف الى الآخرين متجاهلا أن نظامه ليس سوى شأن داخلي إيراني ،
وأنه لا يحق لأحد في هذا العالم أن يفرض الوصاية على الآخرين .
وقد استخدم النظام الإيراني في منهجه الشاذ هذا كل وسائل التخريب واثارة
الفوضى والاعتداء السافر . وبدلا من أن يتخلصى عن سياسات النظام السابق التوسعية
وأطماعه الامبراطورية ، تبسنى تلك السياسات وتمسك بامتيازات النظام السابق وراح
يستخدم ما ورثه عن ذلك النظام من قوة عسكرية لتحقيق أهدافه التوسعية .
وقد حاول العراق بكل الوسائل أن يؤكد ضرورة قيام علاقات حسن الجوار بين
البلدين وتجنب المواجهة بينه وبين ايران . غير أن النظام الإيراني اصصر على سياسته
العدوانية والتوسعية واشعال نيران الخلاف والصراع والحرب .

ومنذ عام ١٩٧٩ وحتى بداية النزاع المسلح في الرابع من ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ كان النظام الايراني قد ارتكب ٢٤٩ حادث خرق للاجواء العراقية و ٢٤٤ حادث اطلاق نار وهجوم وقصف مدفعي على المدن الحدودية وعرقلة الملاحة في شط العرب ، وثلاثة حوادث اطلاق نار على الطائرات المدنية ، وسبعة حوادث قصف للمنشآت الاقتصادية وبضمنها منشآت بترولية . ان جميع هذه الاعمال العدوانية موثقة في مذكرات رسمية بعثتها وزارة الخارجية العراقية في حينه الى السفارة الايرانية في بغداد والسى وزارة الخارجية الايرانية بلغ عددها ٢٩٣ مذكرة رسمية لفتنا فيها انتباه الجانب الايراني الى خطورة هذه الممارسات والأعمال التي تتحمل السلطات الايرانية مسؤولية آثارها على مستقبل علاقات حسن الجوار بين البلدين .

وفي الرابع من ايلول / سبتمبر عام ١٩٨٠ بدأت ايران الحرب الفعلية ضد العراق بقصف المدن الحدودية العراقية بالمدفعية الثقيلة مسببة خسائر فسي الارواح واضرا بالغة في الممتلكات ومهددة سيادة العراق وامنه . ثم هاجمت القوات الايرانية المسلحة في الايام التالية المنشآت النفطية العراقية واغارت الطائرات العسكرية الايرانية على مدينة مندلي الحدودية . وفي الثاني عشر من ايلول / سبتمبر فتحت القوات الايرانية النار على سفينة عراقية في شط العرب . وعلى الأراضي العراقية في منطقة البصرة وخانقين . وفي السابع عشر من ايلول / سبتمبر اعلنت السلطات الايرانية عن غلق اجواء ايران في وجه الطيران المدني وغلقت مضيق هرمز بوجه الملاحة العراقية واعلنت النفير العام وحشدت قواتها المسلحة بكثافة كبيرة على الحدود العراقية واستخدمت قواتها العسكرية ومن بينها القوة الجوية الايرانية النظامية في العدوان بصورة علنية على العراق . وللفترة الممتدة من الثامن عشر وحتى الثاني والعشرين من ايلول / سبتمبر قامت ايران بتسع عشرة عملية فتح نار ضد زوارق عسكرية عراقية واراض عراقية في مناطق البصرة وخانقين وقره تو ومندلي وعلى امية خفر السواحل في البصرة وبرج سيطرة الموانئ العراقية على طول شط العرب . كما قام النظام الايراني باستخدام القوة الجوية فسي

ضرب حقول النفط في نفط خانة بالإضافة الى اختراقه الأجواء العراقية . وبين الرابع والثاني والعشرين من أيلول /سبتمبر ١٩٨٠ أطلق القادة العسكريون الإيرانيون تصريحات يعلنون فيها نواياهم باحتلال العراق وعاصمته وتدمير القوات المسلحة العراقية بل ومحو العراق من خارطة المنطقة .

وكان العراق مضطرا للدفاع عن نفسه ضد هذا العدوان السافر وضد هذا الاصرار الأعمى من جانب النظام الإيراني على تهديد أمنه واستقراره والتدخل في شؤونه الداخلية .

ان الشعب العراقي لا يمكن أن يقبل بالوصاية من أحد عليه ، ولا يمكن أن يرضخ للتهديد والعدوان . ولم يكن أمامه سوى القتال دفاعا عن السيادة والكرامة وعن المنجزات التي حققها بارادته الحرة ونشاطه السياسي والاقتصادي والثقافي المبدع . وقد التزم العراق بكل أمانة وإخلاص بولاية هذه المنظمة على النزاع ، كما رحب بولاية المنظمات الاخرى كالمؤتمر الاسلامي وحركة عدم الانحياز ، وقبل في ٢٨ أيلول /سبتمبر ١٩٨٠ بقرار مجلس الأمن ٤٧٩ (١٩٨٠) الذي دعا الى وقف اطلاق النار، وحل النزاع عن طريق المفاوضات ، وعبر العراق عن استعداداه الكامل للوصول الى اتفاق عادل يضمن الحقوق والسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للطرفين .

غير أن النظام الإيراني رفض ذلك القرار، كما رفض بعد ذلك التاريخ كل القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن وعن الجمعية العامة وعن المنظمات والهيئات الدولية كالمؤتمر الاسلامي وحركة عدم الانحياز والمنظمات والجهات الاخرى التي سعت الى السلام ووضع شروطا سخيفة منافية لقواعد القانون الدولي والأسس التي تنظم العلاقات بين الدول ، شروطا لا معنى لها من حيث الواقع غير الاصرار على الحرب والاصرار على العدوان والتوسع .

ان هذا الموقف الذي أصر عليه النظام الإيراني يحمّله هو وحده مسؤولية هذه الحرب ، ومسؤولية استمرارها ومسؤولية كل ما لحق بالشعبين من دمار وبخسائر بشرية ومادية ، كما يتحمل هذا النظام وحده مسؤولية تهديد الأمن والاستقرار في المنطقة .

انني أود أن أذكركم بما حدث قبل سنة من هذا اليوم. ففي مثل هذا اليوم من السنة الماضية دعوت باسم الحكومة العراقية من على هذا المنبر الى العمل الجسدي لضمان الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي، والى احترام حق الدول المطلقة على الخليج في استخدام موانئها ومنشآتها، وحقها في التجارة الحرة، وكذلك احترام حق الدول الأجنبية التي تتاجر مع بلدان المنطقة؛ ولقد لقيت دعوة العراق هذه ترحيب دول مجلس التعاون الخليجي وترحيب الكثير من الدول الحريصة على الأمن والاستقرار في منطقتنا والعالم، وتبلورت هذه الآراء في قرار مجلس الامن . ٥٤ (١٩٨٣) الصادر بتاريخ ٣١ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٣، والذي دعا بوجه خاص الى:

" تأكيد حرية الملاحة والتجارة في المياه الدولية، ودعوة جميع الدول الى احترام هذا الحق، ودعوة البلدين المتحاربين لوقف جميع الأعمال العدائية في منطقة الخليج فوراً بما في ذلك جميع الممرات البحرية والطرق المائية الصالحة للملاحة والمنشآت المرفئية والمحطات والمنشآت البحرية وجميع الموانئ، التي لها منفذ مباشر أو غير مباشر وأن يحترما السلامة الإقليمية للدول الساحلية الاخرى. كما دعا أيضا الى:

" قيام الأمين العام بالتشاور مع الطرفين بشأن السبل الكفيلة بتعزيز وقف الأعمال العدائية والتحقق منه بما في ذلك ايفاد مراقبين تابعين للأمم المتحدة وتقديم تقرير الى المجلس عن نتائج هذه المشاورات."

وقد رحب العراق بهذا القرار ورحبت به دول مجلس التعاون الخليجي، كما رحبت به كل الأوساط الدولية. أما النظام الايراني فقد رفض هذا القرار الحكيم والمتوازن، وسخر من مجلس الأمن وأطلق الاهانات ضده. وعندما استخدم العراق حقه الطبيعي في تهديد المصالح الحيوية للنظام الذي يصر على الحرب والذي يصر على حرمانه من حقه الطبيعي في استغلال موانئه المطلقة على الخليج وحقه في الملاحة الحرة فسيه، راح النظام الايراني يهدد بالقوة المسلحة مصالح دولتين ليستا طرفا في النزاع هما السعودية والكويت في اطار مظاهرات عسكرية عدوانية وابتزازية أدانها المجتمع الدولي بالقرار الصادر عن مجلس الامن ٥٥٢ (١٩٨٤).

لذلك شهدت منطقة الخليج خلال الأشهر الماضية الاضطراب وعدم استقرار
الملاحة وتصادت مخاطر التدخل الأجنبي في شؤون المنطقة .
ان ما جرى خلال السنة الماضية مثال واضح وقريب لطبيعة هذا النظام
وسياساته التي كانت هي السبب ، والسبب الوحيد ، في كل ما تشهده المنطقة الآن
من اخطار.

ان العراق قد التزم بمبادئ السلام وحسن الجوار ومبادئ التعاون على أساس التكافؤ والمصالح المشتركة . ولولا صمود العراق في وجه موجة الشر والعدوان والتوسع التي جاء بها نظام طهران لتحولت كل المنطقة الى خراب ودمار ولتعرضت مصالح العالم كله الى الخطر . ان لشجاعة العراقيين واستبسالهم الفضل ليس في الحفاظ على بلادهم فحسب وانما في صيانة الامن والاستقرار في المنطقة واستمرار العلاقات المثمرة والبناءة بينها وبين دول العالم . لذلك فان مساندة العراق والتعاون معه في جميع الميادين ، ومن ذلك دعم صموده ، لا يعنيان الانحياز له ضد الطرف الآخر وانما يعنيان أولا الانحياز الى مبادئ السلام ومبادئ احترام السيادة والارادة الحرة للشعوب كما يعنيان أيضا المساهمة في الحفاظ على دعائم الامن والاستقرار في المنطقة وتجنبيها اخطار الفوضى والتخريب والدمار التي تنذر بها شعارات حكام طهران وسياساتهم المجنونة .

ولقد اثبت العراق ان قوته هي قوة للسلام والاستقرار وعلاقات التعاون البناء بين بلدان المنطقة ، وهي قوة للعدالة . وقوة لقواعد القانون الدولي . اما قوة نظام طهران فهي قوة للشر والتخريب والفوضى واشاعة الدمار .

وفي الوقت الذي تدخل فيه هذه الحرب المجنونة التي يشنها خميني على العراق وبلدان المنطقة عامها الخامس ، يتعين على هذه المنظمة وعلى الدول المنضوية تحت لوائها كما يتعين على مجلس الامن بوجه خاص ، اتخاذ الخطوات العملية الفعالة لايقاف النظام المجنون في طهران عند حده وارغامه على قبول السلام وعلاقات حسن الجوار مع العراق وجيرانه الاخرين والكف عن نهجه العدواني التوسعي التخريبي .

ان اسلوب المجاملات الدبلوماسية لم يأت بالنتائج المرجوة بل انه قد شجع الحاكمين في طهران على التماهي في غرورهم وفي سياساتهم العدوانية . وفي احتقار المنظمات الدولية وقواعد القانون الدولي . كما ان التصرفات اللامسؤولة لبعض الحكومات التي امدت ايران بالسلاح والمعدات العسكرية من اجل تحقيق المنافع

التجارية الرخيصة قد اسهمت بصورة مباشرة في استمرار هذه الحرب وما اسفرت عنه من خسائر في الارواح والممتلكات . ان اى دعوة للسلام لا يمكن ان تكون مخلصـة وجدية الا اذا اقترنت بالامتناع عن تزويد النظام الايراني الذى يصر على الحرب والتوسع بالوسائل العسكرية والمادية التي تمكنه من مواصلة سياسته هذه . ان الاسلوب الخاطىء في مجاملة هذا النظام الشاذ والتغاضي عن جرائمه وخروقاته المستمرة لقواعد العلاقات بين الدول قد شجعه ، كما شجع امثاله من الانظمة في المنطقة ، على التماذى في التخريب ، وتصدير الارهاب ، وتحدى كل اساس العلاقات الدولية بشكل لم يسبق له مثيل في العصر الحديث . وخير مثال على ذلك البيانات المشتركة التي اصدرها رئيس النظام الايراني مع رئيسي النظامين الذين يشابهانه في الطبيعة في سوريا وليبيا عند زيارته لهما خلال هذا الشهر .

فلاول مرة في تاريخ العلاقات بين الدول ينص بيان مشترك صادر عن رؤساء دول عن الاتفاق والعمل المشترك على تغيير نظام الحكم في دولة اخرى . وانني في الوقت الذى اعبر فيه باسم العراق ، شعبا وقيادة عن السخرية من هذا التصرف الشاذ الذى يعكس الشعور بمرارة الخيبة والفشل عند اصحابه لابد ان انبه ، من على هذا المنبر ، الى ما ينطوى عليه هذا التصرف من شذوذ ، وما يعنيه من خرق فاضح لقواعد العلاقات بين الدول ، وما يشكله من سابقة خطيرة ، اذا لم تجابه بما ينبغى من الحزم ، وستوى ، بالاكيد ، الى تشجيع الفوضى والى تهديد السيادة والامن والاستقرار في المنطقة .

لقد آون الأوان اليوم لاتباع نهج جديد في التعامل مع النظام الايراني وبغير ذلك فان هذا النظام سيواصل سياسته الضارة التي لن يقع ضررها على بلادى فحسب ، فبلادى قد استطاعت ان تكبح جماح المعتدين وان تلتقدهم دروسا يستحقونها وأن تسحق هجماتهم على اراضينا الواحدة تلو الأخرى . وانما يقع ضررها

على بلدان المنطقة كلها وعلى المصالح الدولية المشروعة وعلى الأمن والاستقرار في العالم .

ان منطقتنا تعاني اشد المعاناة من السياسات العنصرية والتوسعية واحتقار المنظمات الدولية وقواعد القانون الدولي تلك السياسات التي يمارسها بصف وعنجهية حكام تل ابيب وحكام طهران . وليس عجباً ان حكام تسل ابيب يمدون اقرانهم من حكام طهران بالأسلحة والمساعدات الفنية لكي يمكنهم من مواصلة حربهم العدوانية ضد العراق وتهديد الأمن والاستقرار في المنطقة .

ولم يكن العدوان الصهيوني على المنشآت النووية العراقية السلمية عام ١٩٨١ الا مثالا آخر على التقاء الاهداف السياسية لحكام تل ابيب وطهران في شن عدوانهم على العراق ، وبالتالي على الأمة العربية لابقائهم في حالة التخلف والضعف والخضوع للطامعين في ارضها وثرواتها الطبيعية . وقد هدّد قادة الصهاينة بكل وقاحة انهم سيكررون عدوانهم ضد العراق أو اي بلد آخر متى شاءوا . واقل ما يمكن للأمم المتحدة ، ومجلس الأمن بالذات ، القيام به هو ردع هذا المعتدى عن تكرار مثل هذا العدوان والسافر الذي كان الأول من نوعه في التاريخ ضد منشآت نووية والذي نعتبره بمثابة عدوان عسكري ذرى في اثاره لولا الاحتراس والتدابير العملية التي قمنا بها .

وتحاول بعض الدول الغربية الآن تهرئة ساحة المعتدى واعادة الاعتبار اليه وذلك بحجة ان البيانات الصادرة عن ممثليه والتي تدعي بأن ليس من سياستهم الهجوم على المنشآت النووية المكرسة للأغراض السلمية هي بمثابة تراجع عن تهديداتهم السابقة . ان ذلك ابعد ما يكون عن الحقيقة فتلك البيانات لم تأت في الواقع الا لتؤكد تمسك الكيان الصهيوني بمواقفه التي حاول ان يبرر بها عدوانه الاثيم وبالادعاء ان من حقه ان يقرر بمفرده طبيعة المنشآت النووية في شتى بلدان العالم ويترك لنفسه حرية التصرف تجاهها . اننا نحذر من ان القبول بالبيانات الصهيونية كرد مرض لقرارات الجمعية العامة والوكالة الدولية للطاقة الذرية سيعتبره القادة الصهاينة تبنياً لمبرراتهم في شن العدوان وسيطلق ايديهم لتكرار العدوان كما يحلو لهم .

ان العدوان الصهيوني ضد لبنان الشقيق كان الخطوة الأولى في المخطط الصهيوني الذي يرمي الى تفتيت الاقطار العربية وضم المزيد من الاراضي العربية الى دولة " اسرائيل الكبرى " . كما استهدف العدوان من جهة اخرى منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

ان العراق ، في الوقت الذي يدعوفيه الى المزيد من الدعم والمساندة لمنظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها الشرعية ، يدين أيضا كل محاولات التآمر التي تهدف الى اضعاف الحركة وفرض الوصاية عليها ومصادرة قرارها المستقل . ولا يمكن باى حال من الاحوال تجاهل حقيقة وجود الشعب العربي الفلسطيني وتجاهل حقوقه الثابتة بما فيها حقه في العودة الى وطنه وتقرير مصيره . كما لا يمكن باى حال من الاحوال تجاهل حقيقة ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد لهذا الشعب . وان اى تجاهل لهذه الحقيقة لا يعني من حيث الواقع سوى الانحياز الكامل للمعتدين الصهاينة وعرقلة الجهود الرامية الى احلال السلام واقرار العدالة في منطسة الشرق الاوسط .

وبالرغم من وجود دلائل واضحة على بدء الانتعاش في بعض البلدان الاقتصادية المتقدمة فان الاقتصاد العالمي لا يزال يمر بأمة حادة . فمعدلات التبادل التجارى مازالت منخفضة وأسعار الفائدة مازالت مرتفعة بالمقارنة مع معدلات التضخم . كما ازدادت صعوبات ادارة الديون الخارجية نظرا لتدهور امكانية الوصول الى اسواق رؤوس الاموال . ولا تزال الدول النامية متأثرة على نحو خطير بالانتكاس العالمي الحالي الذى افضى بالنموالى حالة جمود .

ان الوقت قد حان لان تقوم الامم المتحدة ، بدورها الحالية ، باتخاذ التدابير الدولية العاجلة لمعالجة هذه الاوضاع المتردية في اقتصاديات البلدان النامية واعادة الثقة الى مفهوم التعاون الاقتصادى الدولى الذى شهد انتكاسة كبيرة في السنوات الاخيرة بسبب فشل الجمعية العامة في بدء المفاوضات الاقتصادية الشاملة .

ان العراق كبلد نام سيعمل مع بقية الدول النامية من اجل التوصل الى حلول ايجابية وواقعية تخدم الاقتصاد العالمي ككل . كما ان العراق سيدعم كل المبادرات الهادفة الى الخروج من الازمة الاقتصادية الراهنة .

وختاما ، اود ان ابدى ان التجربة التي يخوضها العراق في الدفاع عن نفسه ، ومصالحه وحقوقه قد زادتنا ايمانا بضرورة التمسك بمبادئ الميثاق واهدافه وقواعد القانون الدولي . واؤكد لكم هنا التزامنا بتلك المبادئ والقواعد والعمل على تطبيقها في سبيل التوصل الى حلول سلمية للمشاكل القائمة وضمان الامن والسلم والاستقرار في المنطقة وفي العالم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل ان اعطي الكلمة للمتحدث التالي ، اود ان اذكر الممثلين بالمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة ، المعقودة يوم الجمعة ٢١ ايلول / سبتمبر ١٩٨٤ ، ومفاده ان عملية التعبير عن التهاني في قاعة الجمعية العامة بعد القاء اي كلمة ، امر محظور ، واود ان اضيف انني اعتزم بشدة العمل على تنفيذ هذا المقرر بشكل صارم ودائم وذلك انصافا لكل الوفود . واود ان اناشد جميع الممثلين ان يتعاونوا معي في تنفيذ هذا المقرر الصريح للجمعية العامة .

السيد اولشوفسكي (بولندا) (تكلم بالبولندية ، وقدم الوفد نصا باللغة الانكليزية) : السيد الرئيس ، أرجو ان تقبلوا تهنئتنا الخاصة ، لانتخابكم بالاجماع لذلك المنصب الرفيع ، منصب رئيس الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة ونحن نشعر بارتياح حقيقي اذ نرى الجمعية في ايدي ابن بارز من ابنا افريقيًا وممثل زامبيا ، التي نقيم معها علاقات ودية والتي نتابع ، بتعاطف وتقدير كبيرين ، جهودها في سبيل قضية السلم والتنمية . كما ان سنوات خبرتكم الطويلة في رئاسة اجهزة الامم المتحدة ، وموهبتكم الدبلوماسية ، ومهارتكم التفاوضية تضمن تماما الادارة الفعالة لأعمالنا .

ونود أيضا ان نعرب عن جل تقديرنا للرئيس السابق للجمعية السيد خورخي ايبوكا ، رئيس بنما .
كما نوجه التحية الى السيد خافيير بيريز دى كوبياراميننا العام الذى لا يكل ،
الحاصل على الدكتوراة الفخرية من جامعة ياجيلونيان براكوف وهي اقدم جامعات
بولندا .

واسمحوا لي ان اغتنم هذه الفرصة لكي أوجه من فوق هذا المنبر ، ونحسب
على اعتاب الذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة ، تهنئتي الحارة للشخص الوحيد
الذى وقّع على ميثاق الامم المتحدة ولايزال بيننا وهو رجل الدولة البارز اندريه
غروسيكو النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية الاتحاد السوفياتي وذلك بمناسبة
عيد ميلاده ال ٧٥ الذى حل منذ قليل .

ونحن نرحب بيننا ، بعضو جديد في الامم المتحدة ، بروني دارالسلام .
ومما يذكر انه منذ اقل من ٢٠٠ عام ، في ٥ ايار/مايو ١٧٩٨ ، وفي
الارض التي تستضيف منظمنا اليوم كتب بطل وطني ينتمي الى كل من بولندا والولايات
المتحدة الامريكية هذه الكلمات :

" انا ، تاديوسن كوشيو سكو ، اعلن واقدر وانا على وشك مفادرة
امريكا اني ، ما لم اضع اى تغيير على وصيتي فيما يتعلق بممتلكاتي في
الولايات المتحدة ، افوض بموجب هذا صديقي توماس جيفرسون في ان يستخدم
هذه الممتلكات بالكامل في شراء الزنوج . وان يمنحهم حريتهم باسمي .
ويعلمهم الدفاع عن حريتهم وبلد هم وحسن نظامهم الاجتماعي " .
وتعد هذه الكلمات شاهدا على المثل البولندية التي الهمت انبل العقول
في ماضي بلدينا ، وشحذت ارادتها في سبيل الحرية ومطامحها الاجتماعية
ومما له دلالة ان اسم تاديوسن كوشيو سكو اطلق ابان الحرب الاخيرة على الفرقة
الأولى بجيش بولندا الجديد الذى قاتل الى جانب القوات السوفياتية الظافرة ،
وحقق الحرية والاستقلال لبولندا .

ودعوني اغتنم هذه المناسبة الرسمية لاسترعي الانتباه الى الذكرى الاربعين لبولندا الشعبية التي احتفلنا بها مؤخرا في بلدنا . وهي من الناحية التاريخية لا تمثل سوى حقبة صغيرة من تاريخ الدولة البولندية الممتد لآلف عام ولكنها شهدت اكتمال التغييرات الاقتصادية العميقة التي انجزت بروح المثل العليا الاشتراكية .

لقد ظل البولنديون ، طوال قرون ، يلتمسوا ردا على سؤال تلخصه العبارة التالية : ان بلدنا بولندا ، ولكن اي نوع من بولندا ينبغي لبلدنا ان يكون ؟ فقد كانت تارة قوية وتارة ضعيفة ، مستنيرة ومتخلفة ، ارض يسودها العدل تارة والامتيازات تارة أخرى ؛ تعرضت للتقسيم لفترات طويلة ، واستقلت لفترة قصيرة فيما بين الحربين العالميتين ، ثم نزل بها الاحتلال النازي وتعرضت لخطر الابادة التامة على يد الفاشية الالمانية . ومع ذلك لم تكف عن ان تكون بولندا ، اذ ان شعبنا ، نظرا لحبه لوطنه وحرية ، صمد امام اعنى تقلبات التاريخ* .

* تولى الرئاسة السيد تسفيتكوف ، نائب الرئيس (بلغاريا) .

وقد حسنت منجزات الاربعين عاما الماضية هذه المعضلة : اي بولندا؟
الاجابة قد منها القوى الاجتماعية الديمقراطية ، والحركات الفكرية اليسارية ، والاحزاب
السياسية للطبقة العاملة .

ان اعلان اللجنة البولندية للتحرر الوطني الذي نشر في ٢٢ تموز/يوليه
١٩٤٤ دعا الشعب الى ان يقاتل " من اجل بولندا التي لن تهددها ثانية جحافل
الالمان ، من اجل بولندا التي يمكن ان تطمئن الى السلام الدائم ، وفرصة العمل
الخلاق ، ومستقبل باهر مزدهر " .

ولقد ادى هذا البرنامج في بولندا التي دمرتها الحرب والتي كانت اول ضحية
لها ولكنها حققت الانتصار الى ان يتوقف كونها مجرد قطعة شطرنج في العلاقات
الدولية ، والى حصولها على حدود امنة دائمة وارساء وجودها على تحالف قائم على
حسن الجوار وصداقة ثابتة وفقا لاسط الحكم وهي ان افضل الاصدقاء من كانوا قريبين .
هذا هو السبب في ان بولندا التي ، كما قال رئيس الوزراء فويسياك ياروزيلسكي
في البرلمان البولندي :

" كانت على خلاف مع جيرانها ومتورطة في تحالفات غريبة ، وتعتمد
بسذاجة على حسن نوايا الدول الغربية قد اصبحت جزءا من الماضي . ان مكان
بولندا اليوم محدد بشكل ثابت وغير غامض . ان موقفها الدولي يعتمد على نحو
مباشر على اهميتها في المجتمع الاشتراكي . ومصالحنا الوطنية كلها في جانب
واحد - جانب التعايش السلمي بين الأمم . . . ان العيش بين اصدقاء والحصول
على ضماناتهم المشتركة وفي الوقت نفسه ان تكون احد مؤيدي النظام السياسي
والاقليمي الذي اعقب الحرب في اوربا - هذا هو جوهر وجود بولندا " .

ان جمهورية بولندا الشعبية هي وطن كل البولنديين . وهويتها هي مزيج
من استمرار التاريخ وشباب النظام . ولقد كانت هذه دائما دعامة منجزات الشعب
البولندي والتحولت التي حدثت في الاربعين عاما الماضية . وليس هذا مجرد تعبيرات
بلاغية فالحلول السياسية الثورية وحدها هي التي قادت بولندا على طريق التقدم . لقد

كانت الاشتراكية هي النظام السياسي الوحيد القادر على تحقيق ذلك . ونحن لا نتغاضي عن الظلال التي القتها ازمة السنوات الاخيرة على سجل منجزات بولندا ، تلك الازمة التي ما زلنا نحاول التغلب عليها . ولقد تحدثنا كثيرا عن مصادر هذا بصراحة في هذا المحفل وغيره .

وفيما يتعلق بالاسباب الداخلية فاننا نعالجها بانفسنا ، لان المشكلات البولندية من شان البولنديين وحدهم . وبشهاد على نجاحنا تطبيع الحياة في الداخل ووحدة صفوف المجتمع وراء مصالحه الاساسية على اساس برنامج الحركة الوطنية من اجل الاحياء القومي ، ونتائج الانتخابات المحلية التي اجريت في جميع انحاء البلاد ووجه التقدم التي حققتها الديمقراطية الاشتراكية . وهناك دليل آخر هو العفو العام الواسع النطاق الذي ايدته الحركة الوطنية من اجل الاحياء القومي و صدر مؤخرا في شكل قانون سنة البرلمان .

ان الاسباب الخارجية لازمة البولندية ، شانها شأن كثير من الازمات الاخرى يجب ان تعالجها جهود مشتركة للمجتمع الدولي . واعني بهذا القضاء على الاملاء الامبريالي في العلاقات الدولية ، والقسر المتعدد الاطراف . وهذه بالضبط هي مهمة الامم المتحدة التي يؤمن ميثاقها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للسود والتعاون بينها على قدم المساواة .

ان المبادئ المكرسة للعلاقات الدولية قد انتهكت بوحشية في السنوات القليلة الماضية من جانب بعض دول حلف شمال الاطلسي في تعاملها مع بولندا . وكان من المحتوم أن تفشل محاولات استخدام الابتزاز والاملاء والقيود كأدوات للضغط السياسي على بولندا وهي سياسة كانت الحكومة الحالية للولايات المتحدة هي القوة الدافعة لها . ان الطريقة التي عاملت بها بعض بلدان حلف شمال الاطلسي بولندا تعيد الى الذاكرة امورا سبقت المجابهة العقائدية الحالية . فلقد واجهنا امثلة لمواقف مشابهة تجاه بولندا في وقت سابق من تاريخنا . كان هناك ساسة غربيون في الماضي ايدوا تقسيم بولندا - ولم ننس التعليق الوقح لهوراس سيبيستياني وزير خارجية فرنسا على القمع الوحشي لانتفاضة تشرين الثاني / نوفمبر ١٨٣١ في بولندا ان النظام

يسود في وارسو " وهي عبارة تعد خلاصة لرد فعل اوروبا تجاه بولندا . ونحن نعرف موقف امريكا المحافظ المالي للنظام القيصري ازاء انتفاضة كانون الثاني /يناير ١٨٦٣ ، والتي ذهبت - يالسخرية القدر - الى حد الغدر بالسفينة كوشيويسكو " التي كان الوطنيون البولنديون يبحرون عليها لمعاونة مواطنيهم الذين يقاتلون في بولندا . وفي فرساي سنة ١٩١٩ عارضت بعض الدول الغربية في أن يعاد الى بولندا اقليماها الاصليان سيليزيا ومازوريا وفي اعادة اتصالنا بالبحر . ان ديفيد لويد جورج الذي شكك في حقنا في اعالي سيليزيا اعلن بعد عدوان هتلر ان بولندا نالت ما تستحق من جزاء . ان البولنديين يتذكرون من الذي سخر من مطالبهم في مؤتمر بوتسدام ومن الذي حاول منع بولندا من ان تصبح الدولة الحادية والخمسين التي توقع على ميثاق الامم المتحدة ، ومن الذي انتظر عدة سنوات قبل الاعتراف بالطبيعة النهائية للحدود الغربية لبولندا ، والذي يقلل عمدا حتى اليوم من مساهمة بولندا في هزيمة الفاشية . فاذا كان هناك من يريد القا محاضرات علينا عن ادارة شؤوننا وان يتحدث عن مبادئ التسامح ، فمن الافضل ان يتأكد من ان بيته نظيف وان لديه ضميره مستريح فيما يتعلق ببولندا . ان التسامح والوفاق من أجل الصالح الوطني الاسمي له جذور انسانية عميقة في بولندا .

ان حكومة جمهورية بولندا الشعبية تشعر ان من واجبه ان تبلغ الجمعية العامة ، انه لعدد من السنوات ظل بلدنا هدف عدوان دعائي لم يسبق له مثيل من جانب الاجهزة الاعلامية في بعض بلدان حلف شمال الاطلسي وخاصة الولايات المتحدة ان الاذاعات التي تذاع باللغة البولندية في راديو اوروبا الحرة وصوت امريكا تتضمن البث المتعمد لمعلومات خاطئة واكاذيب وعمليات التحريض على اثاره القلاقل الاجتماعية ومحاولات لزعزعة الاستقرار في الموقف الداخلي في بولندا .

ونود ان نعلن في هذا المنعطف اننا نؤيد تمام التأييد اقتراح الاتحاد السوفياتي الذي اعلن اس من على هذه المنصة ، ومؤداه انه لا يمكن قبول سياسة ارهاب الدولة وأي عمل تقوم به الدول يرمي الى تفويض دعائم النظم الاجتماعية والسياسية في الدول الاخرى ذات السيادة .

ان موقف بولندا فيما يتعلق بسياسة الولايات المتحدة قد تم تحديده في مذكرة رسمية وجهت الى حكومة الولايات المتحدة في ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ ، وذكر مؤخرا في وثيقة بتاريخ ١٦ اب / اغسطس ١٩٨٤ . وبعد ذلك بيوم واحد اقيم في البيت الابيض حفل اوضح مرة اخرى ان الولايات المتحدة تحاول العضي قد ما في تدخلها السافر في الشؤون الداخلية لبولندا . ففي تلك المناسبة لم تكن الموضوعات التي جرت فيها المناورة هي التطورات الاخيرة فحسب بل كانت ايضا احداث تاريخية أقدم عهدا ان الذكرى السنوية الاربعين لانتفاضة وارسو استخدمت لاغراض المناورة فيما يتعلق باحداث تاريخية مثل انتفاضة كوشيووسكو في ١٧٩٤ وانتفاضة تشرين الثاني / نوفمبر ١٨٣٠ وانتفاضة كانون الثاني / يناير ١٨٦٣ فحرفت معانيها لكي تتناسب مع الحاجات الراهنة للحملة المعادية للشيوعية . ان الاهداف المعادية لبولندا املت محاولة اخرى لاعادة تفسير اتفاقات يالتا وبوتسدام والوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي للامن والتعاون في اوروبا وغير ذلك من الاتفاقات الدولية . ولهذا فمن المفيد ان نشير من على هذه المنصة الى ان ميثاق الامم المتحدة الذي اشار اليه رئيس الولايات المتحدة في هذه المناسبة يعلن صراحة ان : " ليس في هذا الميثاق ما يسوغ " " ان تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما " .

وينبغي ان نتذكر انه على الصعيد الثنائي اعتمدت الولايات المتحدة وبولندا في ١ حزيران / يونيه ١٩٧٢ وثيقة وافقنا فيها على ان تطوير التعاون السلمي فيما بين الامم لا بد أن يستند على :

" . . . مبادئ وحدة الاراضي وحرمة الحدود ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، والمساواة في السيادة ، والاستقلال ، ونبذ استعمال او التهديد باستعمال القوة " .

وبعد ذلك بثلاث سنوات اكدت حكومة الولايات المتحدة رسميا في الوثيقة الختامية لهلسنكي عزمها على الالتزام بهذه المبادئ .

وبالتالي من المعقول ان نوجه هذا السؤال ، كيف يمكن ان تتفق القيود
 المنافية للقانون والتدابير العدائية الاخرى في المجال السياسي والاقتصادي والعلمي
 ومجال النقل وغيرها من المجالات مع المبدأ السادس من الوثيقة الختامية لمؤتمر
 الامن والتعاون في اوروبا الذي يطلب من الدول الموقعة عليه ان :
 " . . . تحجم في كل الظروف عن اى عمل من اعمال القسر العسكرى
 أو السياسي او الاقتصادي يقصده به أن تخضع لمصالحها الخاصة ممارسة
 دولة اخرى مشاركة للحقوق الملازمة لسيادتها وأن تحصل بهذا على مزايا من
 اى نوع ؟ " .

كيف يمكن للتعهد الذي قطعتة على نفسها الولايات المتحدة ومعها ٣٤ دولة من اوروبا وامريكا الشمالية لتحسين وتوسيع العلاقات الثقافية وتعزيز العلاقات الودية والتفاهم الافضل بين الدول أن يتفق مع قرار بمواصلة الدعاية العنصرية والقيام ، تحقيقا لهذه الغاية ، بتحديث محطات البث الامريكية الموجهة ضد بولندا وراديو اوروبا الحرة وصوت امريكا ؟

كيف يمكن للوقف التعسفي المنفرد للاتفاقات الدولية والخروج عليها أن يتفقا مع القاعدة الاساسية للقانون الدولي التي تقول بان العقد شريعة المتعاقدين ؟ ماهي علاقة سياسة التخويف والترغيب - التي تتبعها احدى الدول الكبرى في العالم بقدر استعداد الدول الاخرى على السير في ركابها والنزول على رغباتها - باحترام مبدأ المساواة في السيادة ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ؟ وهناك اسئلة كثيرة مشابهة تطرح نفسها في هذا الصدد .

لقد اصغينا باهتمام الى خطاب رئيس الولايات المتحدة الذي عرض فيه على العالم تنظيم العلاقات على اساس المشاركة ، بيد انه لا يزال حاضرا في اذهاننا بيانه الذي القاه بمناسبة " اسبوع السلم باستخدام القوة " ، قبل ان يحضر هنا في هذه القاعة بيومين فقط ، ذلك البيان الذي تكلم فيه بقوة عن المفاوضات من مركز القوة .

ومع ذلك فان العالم ينتظر من الولايات المتحدة ليس مجرد التغيير في الكلام . ان شيئا اكثر اهمية مطلوب الا وهو التخلي عن سياسة المواجهة . وفي حالة بولندا ينبغي ان يعني هذا رفع القيود الاقتصادية الامريكية ووقف الدعاية العدائية . وذلك وحده سوف يمكننا من اعادة العلاقات الثنائية بيننا الى مجراها الطبيعي . وأود ان اضيف ان القيود التمييزية التي تطبق على بولندا حتى الان لا تنسجم على الاطلاق ومبادئ التدفق الحر للتجارة التي تكلم عنها رئيس الولايات المتحدة باستفاضة في بيانه يوم الاثنين الماضي . نحن ننتظر من الولايات المتحدة أن تطبق هذه المبادئ السلمية للتعاون الاقتصادي الدولي فيما يتعلق ببولندا ايضا .

وفي ظل خلفية السياسة التعسفية المعادية لبولندا التي تتخذها الولايات المتحدة وبعض بلدان منظمة حلف شمال الاطلسي ، ننظر باحترام خاص وتقدير السي الموقف المستقل والموضوعي الذي تتخذه تجاه بلدنا بلدان عدم الانحياز وأغلبية البلدان المحايدة ، مستلهمة في ذلك مبادئ ميثاق الامم المتحدة ولاسيما مبدأ السيادة ومبدأ حق كل دولة في ان تحدد اتجاهات تطورها الداخلي . ونحن نقدر ذلك تماما لاسيما وان علاقاتنا الثنائية مع معظم هذه البلدان تتسع بشكل مثير وبروح من الصداقة والاحترام المتبادل والنفع المتبادل . وسنطور هذا المجال من مجال علاقاتنا الخارجية بانتظام في المستقبل ايضا .

ان تاريخ الامم ليس مجرد مجموعة من الاحداث المتفرقة يمكن ان يعود اليها المرء كما يشاء كما لو كانت حجرة معملكات . ان الوثائق الدولية القائمة على المعاملة بالمثل تجسد التوازن المتفق عليه بين المصالح وتحدد درجة تكافل الدول . وبالتالي ثار في بولندا قلق له ما يبهره نتيجة لتحدى شرعية الاتفاقات الاساسية التي تمثل حجر الزاوية للامن في اوروبا . وهذا ينطبق بصفة خاصة على القرارات التي اتخذها الثلاثة الكبار في " يالتا وبوتسدام " ، تلك القرارات التي وضعت الاطار والمبادئ الارشادية للتسوية السلمية فيما بعد الحرب . وتم تاييد هذه الاحكام نهائيا في معاهدات ثنائية وتم التصديق عليها في هلسنكي بتوقيع قادة ٣٥ دولة من اوروبا وامريكا الشمالية على الوثيقة الختامية لمؤتمر الامن والتعاون في اوروبا . ولولا اتفاقا يالتا وبوتسدام لما كان هناك ميثاق الامم المتحدة او هلسنكي . فهاتان الوثيقتان اللتان تشكلان كلا لا يتجزأ هما اساس التنظيم الاقليمي والسياسي في اوروبا .

والشيء العدهش هو ان المفسرين العديدين لاتفاق يالتا يتكلمون دائما عما ليس واردا في قرارات المؤتمر بينما يلفون ويدورون حول جوهره وهدفه . ولقد ذكر هذا الجوهر وهذا الهدف بشكل واضح لا لبس فيه : انه القضاء على العسكرية الالمانية والفاشية مرة والى الابد باعتبارهما التهديد الرئيسي الموجه للسلم . كما اعلن في وثيقة يالتا :

" ولا يمكن تحقيق اسمى امانى البشرية الا وهو السلم الدائم المستقر
 الا عن طريق التعاون المستمر العتنامي والتفاهم فيما بين بلداننا الثلاث وفيما
 بين جميع الامم المحبة للسلم " .
 ومن شان مثل هذا السلم ، كما جاء في ميثاق الاطلسي لعام ١٩٤١ الذى كان البشير
 بانشاء الامم المتحدة ، ان
 " يضمن ان جميع بني البشر في جميع البلدان يمكنهم ان يعيشوا
 حياتهم متحررين من الخوف والعوز " .
 ان هذا ميراث له قيمته للاجيال الحاضرة والمقبلة . فالسبيل الوحيد لتحرير البشرية
 من تهديد الكارثة النووية هو الحوار والتفاهم والتعاون بين الدول الكبرى وكل دول
 العالم . بينما نجد ان سياسة سباق التسلح والمواجهة وفسخ الاتفاقات ووقف واعاقبة
 التعاون تزيد خطر هذه الكارثة .
 عند تقدير الامور السياسية تكون الاعمال لا الكلمات هي المقياس السليم
 لسلوك الدول . ولقد كانت غرة ايلول / سبتمبر الجارى الذكرى الخامسة والاربعين لقيام
 هتلر بغزو بولندا ، وهو العمل العدواني الذى بدا الحرب العالمية الثانية . واذا
 كنت قد عدت بالذاكرة الى هذه السنوات فليس القصد من ذلك هو التأمل في الاحداث
 التي تركت بولندا وحدها ضد عدو قوى يفوقها قوة بكثير بل القصد هو ان تكون أكثر
 حكمة في المستقبل . فالضمانات الورقية فشلت في ان تحمي بولندا من الدمار وان تمنع
 موت الملايين من البشر .
 ان اول واهم درس خرجنا به من التجربة التي مررنا بها في ايلول / سبتمبر من
 عام ١٩٣٩ هو ان الامن لا يمكن ضمانه بتحالفات " دخيلة " ؛ بل يمكن ضمانه فقط عن
 طريق التحالفات الطبيعية التي تنبع من وحدة المصالح . ونحن ملتزمون بتحالف
 منيع من هذا القبيل مع الاتحاد السوفياتي والاعضاء الاخرين في حلف وارسو . هذا
 التحالف السلمي للدول الاشتراكية ما فتئ منذ قرابة ٣٠ عاما يشكل الضامن الوحيد
 للسلم في اوربا . والدرس الثاني الذى علمته لنا الحرب العالمية الثانية هو ضرورة
 وضع نظام للامن في اوربا يضمن حماية مصالح الامم لجميع دولها بنفس القدر .

ومن الناحية الاخرى فان السياسة القائمة على سباق التسلح والمجابهة والتوتر الدولي تعزز تعبئة القوات المعادية للسلام وتزعزع استقرار الحالة في اوروبا وأجزاء اخرى من العالم . ونلاحظ ان خطرا خاصا يحيق بالسلام في المحاولات الرامية الى تغيير الخريطة السياسية والاقليمية لاوروبا التي رسمتها تطورات احداث ما بعد الحرب . ولا تتمثل المشكلة في أن الحدود البولندية معرضة للخطر فهي حدود دائمة لها حرمتها . ومع هذا فان انبعاث المطامح في المانيا الكبرى " جروس دويتشش " والتيارات المطالبة باعادة النظر في الحدود في جمهورية المانيا الاتحادية مع ما يصاحبها من اضافة الروح العسكرية لا يمكن ان يتجاهلها اي شخص في اوروبا ولا سيما الشعب البولندي بالنظر الى تجربتنا التاريخية . فالقضايا ذات الاهمية الاساسية للدولة لا توجد اختلافات بشأنها بين البولنديين . ان ماساة الاحتلال النازي ما زالت ماثلة في اذهاننا . وهذا هو السياق الذي ننظر فيه الى عمليات اضافة الطابع العسكري على الجمهورية الاتحادية ونقارن فيه بين الاعلانات والحقائق . ان الاعلانات تذخر بالتعهدات السلمية ، بيد ان الحقائق تروى في كثير من الاحيان قصة مختلفة تماما . في ٢ ايار/مايو ١٩٨٤ قال المستشار الاتحادي مايلي في اكسفورد: " ان سياسة الامن والسلام التي تنتهجها جمهورية المانيا الاتحادية تخدم غرضا سياسيا هاما : وهو التغلب على تقسيم المانيا واوروبا " .

وفي ٢٨ حزيران /يونيه ١٩٨٤ قام مجلس اتحاد اوروبا الغربية برفع الحظر والقيود التبقية المفروضة على الجمهورية الاتحادية مما أتاح لها ان تمضي قدما في انتاج وحياسة قاذفات القنابل الاستراتيجية والقذائف متوسطة المدى وطويلة المدى . ونتيجة لقيام الولايات المتحدة بوزع منظومات جديدة من القذائف النووية في اوروبا الغربية ، ولاسيما في اراضي جمهورية المانيا الاتحادية ، تفاعل امن اوروبا وازداد الخطر المحيق بالسلام العالمي . وهناك صلة وثيقة بين القوى التي تعلن عن طموحاتها الى تحقيق المانيا الكبرى وتلك التي تسعى الى حياسة الادوات العسكرية لتحقيق هذه الاهداف .

اننا نحكم وسوف نحكم على جمهورية المانيا الاتحادية كما نفضل فيما يتعلق بالدول الاخرى ، على اساس الحقائق والاعمال والممارسات السياسية . ولقد اصغينا باهتمام الى بيان نائب مستشار جمهورية المانيا الاتحادية ووزير خارجيتها ، وبخاصة الى ملاحظاته المتعلقة بوحدة اراضي كل الدول في اوروبا في داخل حدودها الحالية ، والمتعلقة باعلانه بان جمهورية المانيا الاتحادية ليس لديها اي مطالب اقليمية في الوقت الراهن ولن يكون لها مثل هذه المطالب في المستقبل وفقا لاحكام المعاهدات العبرمة بينها وبين بولندا والدول الاشتراكية الاخرى .

ونحن على استعداد للدخول في حوار مع جمهورية المانيا الاتحادية ومع كل القوى والدول - بصرف النظر عن أنظمتها الاجتماعية - السياسية - اذا كانت تسلّم بالحقائق الواقعة في أوروبا وتود أن تبذل جهداً أميناً لتعزيز الانفراج وتحسين العلاقات بين الشرق والغرب. وأظن من على هذه المنصة اننا مستعدون ، كما كنا دوماً ، للنظر في أية مقترحات ببناءة يمكن أن تقلل خطر الحرب في أوروبا .

في ظل الوضع الدولي الراهن البالغ التوتر والتعقيد يخيم فوق رؤوسنا سؤال أساسي هو ما الذي يمكن عمله لاخراج العلاقات الدولية من المأزق الذي وقعت فيه وتسييرها في طرق التعاون السلمي الدائم بين الأمم والدول ؟ والرد على هذا السؤال يقتضي أولاً وقبل كل شيء ، أن يولي كل فرد الاعتبار الأصيل لخير بلده ، وللخير المشترك للإنسانية ، المقرون بتوفر المحتوى السياسي والابداع الجريء . ان البحث عن السؤال يجب أن يبدأ في أكثر المجالات حسماً وهو تحسين العلاقات السوفياتية - الأمريكية ، لأن هاتين الدولتين النوويتين تتحملان مسؤولية استثنائية عن مصير العالم . ان العلاقات السوفياتية - الأمريكية لها أثر هائل على المناخ العام للعلاقات في العالم في كل المجالات . كما أثبتت ذلك السبعينات بشكل قاطع . اننا نعرب عن الأمل في أن يسهم اجتماع اليوم بين النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ، ووزير الخارجية السوفياتي ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية في جعل حكومة الولايات المتحدة تسلّم بحقائق العالم المعاصر ، عالم الأنظمة الاجتماعية - الاقتصادية المتباينة . فليس هناك أي بديل معقول للتعايش السلمي بين هذه الأنظمة . ان سياسة المجابهة لن تؤدي الا الى الكارثة .

ونحن نعلق أهمية قصوى على تجنب التهديد النووي ووقف سباق التسلح النووي وعكس اتجاهه . ويمكن الوصول الى هذا المقصد باتباع المبادرة البالغة الأهمية للأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ورئيس المجلس الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، قسطنطين تشيرنينكو ، المتعلقة بوضع اتفاقية عن قواعد السلوك بين الدول النووية ، وغيرها من المقترحات السوفياتية المطروحة للمناقشة في الوقت الحاضر ، مثل حظر تسليح الفضاء الخارجي ووقف تطوير النظم المضادة للتوابع ، فضلا عن أخسر

المقترحات التي قدمت بالأمس في هذه القاعة بشأن استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية ولمنفعة البشرية ليس الا . لقد قدّم الاتحاد السوفياتي مساهمة عظيمة في تقلييل التهديد النووي بتعهده ، من جانب واحد ، بعدم البدء باستخدام السلاح النووي . اننا نناشد مرة أخرى الدول النووية الأخرى أن تأخذ نفسها بالتزام مماثل .

كما نشني على استعداد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية للتقيّد بمقترحاته البنّاءة السابقة بتخفيض التسلّح اذا أبدت الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي ما يبرهن على استعدادها لاعادة الحالة الى ما كانت عليه قبل وزع قذائف كروز وميرشنغ - ٢ في أوروبا الغربية .

ويستهدف برنامجنا أيضا تصفية النزاعات الاقليمية الحالية ويؤثر التوتر . واننا نكتشف وراء معظمها أهداف ونتائج سياسة امبريالية تقوم على موقف القوة وترمي الى الابقاء على بقايا الاستعمار وتعزيز ممارسات الاستعمار الجديد والعنصرية . وهناك شواهد كثيرة على ذلك يقدمها تاريخ الصراع الطويل والمأساوي البشع في الشرق الأوسط . والآن وقد انكشف بكل جلاء عقم وهشاشة أية تسوية لا جبار العالم العربي على ابرام اتفاقات انفصالية مع اسرائيل اتضح بطريقة لا يمكن دحضها أن الحلول ذات الطابع الشامل والمنصف والدائم هي الحلول الفعّالة الوحيدة . وهذه الحلول يكفلها برنامج العمل الوارد في بيان الاتحاد السوفياتي عن الشرق الأوسط الصادر في ٢٩ تموز/يوليه الماضي . وتكرر بولندا استعدادها الكامل لتقديم أية مساهمة ايجابية لوضع ذلك البرنامج موضع التنفيذ .

اننا نشعر بانزعاج شديد للنزاع بين العراق وايران . فهو يستنزف عصب الحياة لدولتين عضوين في حركة بلدان عدم الانحياز ، ويؤخر تنميتها ويؤدي الى تفاقم العداوات المتبادلة .

وندين السياسة الامبريالية المتمثلة في العدوان وزعزعة الاستقرار والتدخل فسي امريكا الوسطى . ان الاحتلال الوحشي لغرينادا مستمرا . وشعب نيكاراغوا ، الذي يقاتل من أجل أن يقرر مستقبله ببناءى عن التدخل الخارجي ، يتمتع بتعاطف بولندا العميق وتأييدها .

ونطالب مطالبة قاطعة بأن تحترم دول حلف شمال الأطلسي المسؤولية عن الحالة في الجنوب الافريقي قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعلقة باستقلال ناميبيا ووضع حد لسياسة الفصل العنصرى وامتھانها لكرامة الانسان .

ونعلن تضامننا مع جمهورية افغانستان الديمقراطية في دفاعها عن مكاسبها الثورية وعن السياسة التي تنتهجها حكومتها لتطبيع الوضع في جنوب غربي آسيا .

ونحبذ تسوية النزاعات في جنوب شرقي آسيا بوسائل الحوار السياسي بين الدول المعنية مباشرة دون أى تدخل خارجي على الاطلاق ، واعادة جمهورية كمبوتشيا الشعبية فوراً الى مكانها الشرعي في الأمم المتحدة .

ونؤيد النضال المستمر لشعب كوريا من أجل التوحيد على أساس الاقتراحات البنائة الأخيرة التي قدمتها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية .

لقد انقضت عشر سنوات منذ اعتماد ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصاد يسة التاريخي . وحتى هذا اليوم لا تزال هذه الوثيقة بالغة الأهمية . ومع اننا لا زلنا بعيدين عن تطبيق مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية ، أوضحت الفترة التي انقضت سلامة وعدالة الأهداف التي حددها هذا الميثاق . ففي ضوء الميثاق يمكننا أن نرى بوضوح أن التوترات في الموقف السياسي تستخدم لزعزعة التعاون الاقتصادي وأن الاخلال بهذا التعاون يؤدي بدوره الى اعاقا تحسين العلاقات السياسية . وهذا يوهن الأمن الدولي في شتى المجالات .

ومن المشاكل الخطيرة للاقتصاد العالمي أزمة الديون العالمية التي لا يمكن التوصل الى حل لها على المدى الطويل بدون اجراء اصلاحات عميقة في النظام النقدي الدولي ، وازالة الحواجز الحمائية أمام صادرات الدول المدينة ، فضلا عن اجراء تخفيض كبير في أسعار الفائدة الحقيقية ، وفتح الطريق أمام تدفق الموارد المالية الجديدة . واستنادا الى ذلك ، نوافق على توصيات مؤتمر قرطاجنة ، لاسيما المتعلقة باستصواب اجراء مناقشات مشتركة للمشاكل المالية بين الدول المدينة والدائنة .

ان السبيل الى علاج الحالة هو وضع التعاون الاقتصادي على أسس منصفــــة وديمقراطية ، وهو ما حدثت الدول الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي في اعلانها

الصادر في حزيران / يونيه ١٩٨٤ على القيام به . ان ادراك بولندا للمخاطر الكامنة فسي
تردى العلاقات الاقتصادية حدا بها الى أن تقدم اقتراحا الى الأمم المتحدة لاعادة بناء
تلك العلاقات وتدعيمها . واننا نرحب بالتقرير الذي وضعه الأمين العام للأمم المتحدة
بشأن هذه المسألة تنفيذا للقرار ٣٨ / ١٩٦٦ ، ويردود أكثر من ٤٠ حكومة ومنظمة دولية
ونقدّرها . ان تنفيذ هذه المبادرة سيمكّن من زيادة الأمن الاقتصادي زيادة تدريجية ومن
توسيع التعاون الاقتصادي بما يعود بالنفع على الجميع . ونعتبر من واجبنا متابعة مبادرتنا
ومحاولة استقطاب المزيد من التأييد لها في الأمم المتحدة .

ومن العوامل البالغة الأهمية في تعزيز الأمن الدولي العملية اعداد المجتمعات
للعيش في سلم وهي عملية واسعة النطاق . وقد أعطي لهذا المفهوم شكل مجموعة مبادئ
في اعلان الأمم المتحدة الخاص باعداد المجتمعات للعيش في سلم ، الذي يتشرف بلدى
بتبنيه . وسيجرى في الدورة الحالية للجمعية العامة استعراض آخر لمدى تنفيذه . وليس
فيما تم الى الآن ما يدعو الى التفاؤل ، ولكن هذا يزيد من ضرورة المناقشة . فالمجتمعات
تتوقع مشاركة أكبر من جانب الساسة في الجهود الرامية الى تحقيق المزيد من الفهم بين
الأمم ، والى القضاء على التعصب ، والعجرفة ، والغطرسة ، والى ابداء الاعتدال فسي
الكلام والمسؤولية في العمل . ويحدونا الأمل بأن هذه الأهداف ستعكس في الوثيقة التي
ستعتمدها الجمعية العامة على الأرجح بالاقتراح مع الاحتفال بالذكرى الأربعين للأمم
المتحدة .

ان تصورنا لمسؤولية ودور رؤساء الدول أو الحكومات يتفق ومبادئ حركة عدم الانحياز .
وقد تأكد صواب آرائنا في اجتماع القمة الذي نظّم في مقر الأمم المتحدة بمبادرة من السيدة
انديرا غاندي ، والذي حضره أيضا البروفيسور هنريك يابلونسكي ، رئيس مجلس الدولة فسي
جمهورية بولندا الشعبية .

ولقد وسّع ذلك كثيرا من فهمنا لموقف بلدان عدم الانحياز والدور الايجابي الذي تلعبه هذه الحركة في عدد من الأمور البالغة الأهمية بالنسبة للعالم المعاصر .
بعد عام ، سوف نحتفل بالذكرى السنوية الأربعين لانشاء الأمم المتحدة ، وسوف تبدأ الأربعون عاما التالية بالسنة الدولية للسلم . وفي ٩ أيار/مايو ١٩٨٥ سوف نحتفل أيضا بالذكرى الأربعين لانتصار القوات الموحدة الديمقراطية على الفاشية . وسوف نحتفل بهذا التاريخ كيوم للنضال من أجل السلم والأمن الدوليين ، وضد الفاشية والعنصرية والكرهية والتعصب . وأود أن أعلن هنا أن مؤتمرا عالميا للمثقفين سينعقد في وارسو في هذه المناسبة . ونحن نعتمد على كل القوى المحبة للسلم في العالم لتأييد هذا العمل .

ان بولندا - في هذه الدورة كما في كل جهودها الدولية - متفتحة الذهن للتعاون مع كل الدول ، وسوف تنفذ باخلاص الأهداف النبيلة للأمم المتحدة .
ان برنامجنا هو البرنامج الوارد في ميثاق الأمم المتحدة .

تنظيم العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أذكر السادة الأعضاء بأنه بموجب المقرر الذي اتخذته الجمعية العامة أمس ، سوف تتناول الجمعية في بدايتها جلستها بعد ظهر اليوم الحالة في جنوب افريقيا بموجب البند ٣١ من جدول الأعمال ، " سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا " .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٠